الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministry of Higher Education and Scientific Research

UNIVERSITY - SETIF 1

Faculty of Economics.Commerce and Management

قسم التعليم الأساسي

مطبوعة في مقياس مدخل الاقتصاد

لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

من إعداد الدكتور: رحماني منير

أستاذ محاضر أ

تاريخ اعتماد المطبوعة: 2022/03/17

لمقرر الدراسي:

الفصل الأول (تمهيدي): مقدمة في علم الاقتصاد ص 3

الفصل الثاني: الأنظمة الاقتصادية ص 34

الفصل الثالث: مدارس الفكر الاقتصادي ص 43

الفصل الرابع: عناصر النشاط الاقتصادي ص 62

الفصل الخامس: النقود ص 81

الفصل السادس: التضخم ص 99

مقدمة :

يعتبر علم الاقتصاد أحد أهم فروع المعرفة الإنسانية، والمتعلق بسلوك الإنسان الاقتصادي، إذ يعتبر من العلوم الاجتماعية المهمة التي تعنى بحياة المجتمعات وعلى مستوى الأفراد والجماعات والدول، فهو يلامس حياة الإنسان بكل جوانبها، سواء كان ذلك في الماضي أم في الحاضر، أم في المستقبل، لذا تعددت تعاريفه ووظائفه في كل مرحلة من مراحله التاريخية .

وعلى هذا الأساس تهدف هذه المطبوعة إلى تعريف الدارسين من طلبة السنة الأولى في جذع التعليم الأساسي بعلم الاقتصاد والأدوات التحليلية المستخدمة فيه، حيث تشتمل على كل ما يتعلق بأساسيات علم الاقتصاد ليكون مرجعا كافيا وشافيا للطالب، حيث تتضمن عرضا شاملا ومبسطا لموضوعات علم الاقتصاد في ستى فصول هي كالآتي:

الفصل التمهيدي: المدخل لعلم الاقتصاد
الفصل الأول: علم الاقتصاد
الفصل الثاني: الأنظمة الاقتصادية
الفصل الثالث: مدارس الفكر الإقتصادي
الفصل الرابع: عناصر النشاط الإقتصادي
الفصل الخامس: النقود
الفصل السادس: التضخم

فصل تمهيدي

1. المدخل المفاهيمي لعلم الاقتصاد:

ينحدر الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد من الكلمة اليونانية Oikonomos المركبة من Oikos التي تعني المنزل و Nomos التي تعني التدبير، وبذلك يقصد بالكلمة اجمالا تدبير أمور المنزل فهي تعبر عن مجمل القواعد والطرق التي يعتمد عليها رب الأسرة في ادارة الذمة المالية لمنزله، لكي يصل الى أمثل استخدام لدخله في تحقيق أقصى الحاجات لأسرته، إلا أن المعنى الاصطلاحي للفظ اقتصاد عند اليونانيين تعدى هذا المفهوم ليقصد به أيضا تدبير أمور المدينة .

1.1 المعنى الاصطلاحي لعلم الاقتصاد: لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن علم الاقتصاد، فلم يجمع المتخصصون حول تعريف واحد محددا لنطاقه وجامعا لموضوعاته واهتماماته، وهذا راجع الى التنوع والتطور المستمر للاتجاهات الفكرية للاقتصاديين، باعتبارها انعكاس للواقع الاقتصادي للمجتمعات على مر التاريخ.

فقد عرفه **ادم سميث** في كتابه الشهير ثروة الأمم بأنه " العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها " ، وقد ركز هذا التعريف على مفهوم الثروة وأهمل دور الانسان. واعتبره الفريد مارشال بأنه " العلم الذي يهتم بدراسة البشرية في شؤون حياتها العادية، فهو يفحص ذلك الجزء من جانب النشاط الفردي والاجتماعي، الذي يتعلق بالحصول

على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات" ، فقد تم التركيز هنا على دراسة رفاهية الفرد المادية والتي يحصل عليها من انفاق دخله.

ووفقا لتعريف ميلتون فريدمان " فالاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع في حل مشاكله الاقتصادية، ففهم طبيعة هذه الأخيرة وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع".

وبالرجوع الى بيجو في كتابه اقتصاديات الرفاهية فقد أكد بأن علم الاقتصاد هو" العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية. في حين عرف سام ويلسون علم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يهتم بدراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها السلع لغرض الاستهلاك في الحاضر والمستقبل".

وبالاستناد على مختلف هذه التعاريف يتضح لنا أن المدخل المعرفي لعلم الاقتصاد يرتكز على المحاور التالية :

2.1 علم الاقتصاد علم الثروة: قد عرف علم الاقتصاد طبقا لهذا المحور بأنه العلم الذي يبين لنا كيف تتكون وتوزع وتستهلك الثروات، فالثروة هي الغاية من كل نشاط اقتصادي ولا يمكن اعتبار أي نشاط بأنه اقتصادي إلا اذا قدم للانسان منافع مادية ، وطبقا لهذا التعريف يكون موضوع علم الاقتصاد هو البحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها، ولم يتفق أصحاب هذا التوجه حول تحديد معنى الثروة، ففريق منهم اعتبر أن الخدمات الشخصية تدخل ضمنها وبناءا

عليه اعترفوا بوجود الثروة غير المادية، وفريق آخر انتهى الى رفضها وعرفوا بذلك علم الاقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية.

1.1 علم الاقتصاد علم الندرة أو علم التوفيق بين الغايات والوسائل: تبعا لهذا التوجه نجد تعريف "روبنس"، والذي عرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس السلوك الانساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة، وقد تبنى عدد كبير من الاقتصاديين المعاصريين هذا المفهوم " بيرو" و"مانجر" و"ماير" وغيرهم، فيمتاز الانسان بحاجاته المتعددة والمتزايدة باستمرار، إلا أن الوسائل الضرورية لاشباعها ان وجدت في محدودة أو نادرة ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية التي تتمحور أساسا على كيفية التوفيق بين الحاجات الانسانية اللامحدودة مع الموارد المحدودة والنادرة ، فيعتبر علم الاقتصاد على هذا الاساس بأنه علم الموارد النادرة نسبيا في المجتمع لغرض تلبية الحاجات الانسانية المتعددة والمتزايدة تنظيم وادارة باستمرار، فهو العلم الذي يدرس سلوك الانسان المتعلق بالعلاقات بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة فالندرة النسبية هنا هي أساس الظواهر الاقتصادية وبالتالي علم الاقتصاد .

4.1 علم الاقتصاد علم نشاط التبادل : يأتي الاقتصادي الفرنسي "بيرو" في مقدمة الاقتصاديين الذين اعتبروا بأن علم الاقتصاد هو علم المبادلة، ذلك أن الانسان في المجتمع محكوم بمبدأ التخصص، فلا ينتج إلا قسما من من حاجاته ولا يستطيع بذلك أن يشبع ملأ رغباته، لذا لا بد أن يحصل على جزء مما ينتجه الغير فالمبادلات أساس النشاط الاقتصادي.

5.1 علم الاقتصاد علم تحقيق الرفاهية : وفقا لهذا التعريف علم الاقتصاد يختص بدراسة الجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الأفراد كما يقوم بتحليل الطرق التي تمكن الانسان من التحسين في ظروف معيشته، بالتركيز على أساليب حصوله على دخله وكيفية انفاقه له .

6.1 علم الاقتصاد علم طرق الإنتاج : ضمن هذا الاطار يعبر علم الاقتصاد عن المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للانسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بانتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لتلبية حاجات أفراد المجتمع، ويكون في شكل علاقة مزدوجة، الأولى تربط الانسان بالطبيعة والثانية تكمن في علاقة الانسان بأخيه الانسان، فعلم الاقتصاد يعبر عن مجموع القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع في اطار مجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي.

7.1 علم الاقتصاد علم التجارة الدولية : إن علم الاقتصاد يساعد على فهم القوانين التي تضبط عمليات التبادل بين الدول المختلفة، والتي تفصل بينها حدود جغرافية وسياسية وأنظمة دولية، ويتم هذا التبادل التجاري بين الدول التي تتوفر فيها سلع وخدمات معينة ودول أخرى تفتقر لوجودها، وهذا من أجل اشباع حاجات أفراد مجتمعهم في ظل الندرة النسبية للموارد اللازمة.

8.1 علم الاقتصاد علم تحليل المتغيرات الكلية : يقوم علم الاقتصاد بتحليل التغيرات التي تحدث على مستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي ويحاول قياس واختبار التغيرات في حجم الانتاج الكلي

والاستهلاك الكلي، كما يبحث أيضا في مستوى الاسعار والعمالة، وعندما يتم دراسة اتجاه هذه المتغيرات الكلية، فانه يمكن وضع الاستراتيجيات المناسبة التي تؤدي الى التنمية الاقتصادية .

فعلم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، يهتم بدراسة سلوك الأفراد ازاء استخدامهم الموارد النادرة والمحدودة نسبيا لاشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة باستمرار، وذلك بأفصل طريقة ممكنة، فهو يهتم بمختلف الظواهر المكونة لأحد وجوه النشاط الانساني ويتعلق الأمر بالنشاط الاقتصادي، والتي لا تخرج عن دائرة الانتاج، التبادل، الاستهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية أخرى كالدخل الادخار الاستثمار،التنمية، التضخم، البطالة وغيرها، فهو علم يجسد ويعكس علاقة ذات اتجاهين، علاقة الانسان بالطبيعة، وعلاقة الانسان بالانسان.

2. نشأة وتطور علم الاقتصاد:

ينحدر الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد من الكلمة اليونانية Oikonomos المركبة من Oikos التي تعني المنزل و Nomos التي تعني التدبير، وبذلك يقصد بالكلمة اجمالا تدبير أمور المنزل، وقد ظهرت الكتابات الاقتصادية في بدايتها مختلطة بالسياسة، حيث تخلل البحث الاقتصادي إلى جانب مبادئ نمو الثروة المبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة، لذا كان يستخدم مصطلح الاقتصاد السياسي، وهو ما تحقق على يد الكاتب الفرنسي "انطوان دي مونكريستان" الذي نشر عام 1615 كتابه بعنوان "مطول شرح في الاقتصاد السياسي" وهدف بمؤلفه الى تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة لزيادة ثروتها، و في عام 1776 قدم" آدم سميث"

كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي خصصه إلى فية تنمية وا الثروة، وبذلك سمي بواضع علم الاقتصاد الحديث، لأنه منذ ذلك التاريخ أصبحت الكتابات الاقتصادية تتسم بسمتين أساسيتين تميزان العلم، وهي انفصالها عن بقية الأفكار والنظريات من العلوم ذات الصلة، وكذلك تناولها بشكل موضوعي وعلمي، وبذلك نشأ علم الاقتصاد كعلم مستقل ولم يظهر مصطلح علم الاقتصاد إلا مع نشأة التحليل المجرد في النصف الثاني من القرن 19 حين صدر "الفريد مارشال"مؤلفه بعنوان "مبادئ علم الاقتصاد" سنة 1890 ليشيع فيما بعد هذا الاصطلاح في الأنجلوسكسونية البلدان فقد ظهر علم الاقتصاد كما أشرنا ضمن كتابات قدامى المفكرين والفلاسفة كجزء من الفلسفة السياسية والأخلاق فلم يكن فرع مستقل من فروع المعرفة، ورد في الفكر الاقتصادي اليوناني في كتابات أفلاطون في كتابه المعروف بالجمهورية، والذي بحث فيه موضوع الدولة أو المدينة الفاضلة، وكان ضمن ما ورد في ذلك الكتاب والذي يعتبر جزء من قضايا ومجالات علم الاقتصاد اليوم، هو توزيع المجتمعً علم الاقتصاد في كتابات أرسطو حيث تناول لطبقات هي طبقة الحكام والجنود والمنتجين، و ورد أيضا ملكية الأموال، وانتقد الآراء التي كانت تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وبإنشاء نظام الملكية الجماعية أو الشيوعية، جاء في ذلك الكتاب كذلك قضية الرق وهاجمها ورأى عدم عدالتها، و من أهم الموضوعات الاقتصادية التي تناولها أرسطو هو القيمة وميز فيها بين نوعين من القيمة منها قيمة الاستعمال وقيمة. المبادلة و تطرق أيضا الكتاب الرومانيو ن لعلم الاقتصاد ومن أمثلة هؤلاء شيشرون" Cicero" وسنيكا Seneca" "،"فمما تعر ض له شيشرون تفضيله للمهن والحرف، فوضع الزراعة في المقام الأول وبين عيوب

المهن الأخرى من صناعة وتجارة، كذلك وجه انتقادات كبيرة للفائدة ووصل للحد الذي شبهها بالقتل، أما سنيكا فقد بين أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام، من الحقد والحسد والكراهية والتي قد ينتج الظلم عنها ينبع وقد شهدت القرون الوسطى بين نظام الاقطاع والذي يقوم على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين، فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين وهم الحكام، كما تميزت أيضا هذه الفترة بسيطرة حكم الكنيسة على الحياة الاقتصادية، تزامن عهد الإقطاع في أوربا مع ظهور الإسلام في الجزيرة العربية والذي أحدث طفرة كبيرة في القضايا الاقتصادية المتصلة بالعمل، ملكية الموارد، والفوائد على القروض وآلية عمل السوق، و في هذا الصدد قد مجد الإسلام العمل وحث عليه، وأخذ بالملكية الفردية وأقرها ووضع أصولها، حرم الفائدة على القروض ونهى عن الاحتكار وأقر المنافسة وآلية العرض والطلب في تحديد الأسعار، هذه هي الجوانب المختلفة لما يمكن تسميته بالأفكار الاقتصادية في مبادئ الدين الإسلامي، بالإضافة لهذه الجوانب نجد أن الفلاسفة المسلمين من مثال الفارابي وأبن سينا وأبن خلدون قد أسهموا إسهامات كبيرة في طرح ومناقشة وتحليل بعض القضاياً للمشكلة الاقتصادية بمفهومها الاقتصادية، على سبيل المثال أورد أبن خلدون في كتابه المقدمة شرحا المعاصر عند الاقتصاديين، كما قام بتقسيم السلع إلى سلع ضرورية وكمالية، وبين أن طلب هذه السلع إنما يتوقف على درجة العمران والتقدم، كذلك أوضح دور وتأثير العرض والطلب وظروفهما المختلفة في تحديد أسعار السلع والخدمات وفي تقلبات أسعارها، كما بين أبن خلدون أن زيادة السكان تؤدي لتقسيم العمل، وتقسيم العمل يزيد الإنتاج، فيزيد الدخل، ومن ثم يزيد الطلب على

السلع فتنشأ صناعات جديدة، . للدخل أخرى زيادة وتحصل وقد أدى انهيار النظام الإقطاع خلال القرن الخامس عشر، لإتاحة الفرصة لظهور أفكار جديدة لتنظيم الحياة الاقتصادية، فقد برزت تيارات أخرى من الأفكار الاقتصادية، وتجسدت في أفكار المدرسة التجارية والطبيعية، فقد سادت أفكار التجاريين خلال الفترة من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، فقد نادت بأنه يجب أن تكون الدولة قوية بثرواتها، وتكمن هذه الأخيرة في مختلف المعادن النفيسة، لذلك يجب أن تعمل الدول على تنمية ثرو اتها، و أعتبر التجاريون كذلك أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، وترتب على فكرتهم هذه أن اعتبروا ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون على أخرى دولة حساب في حين أسس الفيزوقراطيين وعلى رأسهم الفرنسي "كيناي" نظرية مبنية على دراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعي، وأكدوا على أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج، وتعرضوا لكيفية توزيع الناتج الصافي عن طريق استخدام الجدول الاقتصادي، وفيه يبين "كيناي" كيفية توزيع الصافي بين طبقات المجتمع، وهو ليس بنظرية للتوز يع بالمعنى المفهوم حديثا ولكنه يكتفي بعرض دورة الناتج الصافي و ذلك بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى وبعد التطور الذي عرفه المجتمع الأوروبي والذي تزامن مع التحولات التي تمخضت عن الثورة الصناعية، جاءت المدرسة الكلاسيكية انعكاسا لهذا التطور واستجابة لمقتضياته، وبظهورها دفعت الفكر الاقتصادي دفعة قوية أخرجت به الاقتصاد كعلم مستقل بحد ذاته له قوانينه ونظرياته، فظهو ر علم الاقتصاد بمفهومه الحالي يعود الى الاقتصاديين الكلاسيك على رأسهم آدم سميث (1723

– 1790) والذي أصدر كتابه الشهير المعروف بثروة الأمم في العام (1776)،هذا بالإضافة لمجموعة أخرى شملت ديفيد .

ريكاردو (1772 – 1823)، مالتوس (1766 –1834)، جون ستيورت مل (1806–1873)،(جين باتست ساى 1832–1767)، و من الواضح أن هذا التعدد في المؤلفين الذين تكونت منهم المدرسة الكلاسيكية، يجعل ، و لعل أهم ما جاء ضمن أفكار هذه المدرسة من العسير وضع مبادئ عامة لتلخيص أفكارهم جميعا نظرية الإنتاج والتي تضمن ظاهرة التخصيص وتقسيم العمل، هذا بالإضافة لقانون المنفعة المتناقصة، كما جاءت ضمن أفكارهم نظرية مالتس في السكان، ونظرية القيمة، ونظرية قيمة العمل، هذا بالإضافة . للدخل الوظيفي التوزيع لنظرية و جاء بعد المدرسة الكلاسيكة مجموعة من الاقتصاديين في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين سموا بالكلاسيك الجدد اشهرهم الفريد مارشال، بيقو، وهكس، وأهم ما جاء به أصحاب هذه المدرسة القيم الحدية واستخدامها في تفسير نظريات سلوك المستهلك، الإنتاج، التكاليف والأرباح).كما جاءت كذلك المدرسة الكينزية والتي أسسها البريطاني "جون مينارد كينز"، وتركز هذه النظرية على دور كلا من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، أي انه مع تدخل الدولة في بعض المجالات منهج علم الاقتصاد ان المنهج هو الطريقة التي يتبعها العقل في استخلاص المعارف، وعلى اعتبار أن الاقتصاد علم مستقل بذاته، فان الدارسين له يبحثون دائما على الكشف عن قوانينه ونظرياته والعمل على التطوير المستمر لها، وفي سعيهم لذلك يتبعون المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وفيمايلي فكرة مختصرة عنهما:

- **المنهج الاستنباطي:** يعتبر من أقدم مناهج المعرفة، والاستنباط عملية عقلية يخلص بها من قضية تعد مقدمة مسلماً بصحتها إلى قضية تعد نتيجة لازمة لها، وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة تدور كلها في الذهن بعيداً عن الواقع (دون الاعتماد على التجربة)، بمعنى الانتقال في البحث من الكل إلى الجزء (الاستدلال النازل)، اذ يعتبر المنهج الرياضي من أبرز أدوات التحليل الذي يعتمد على المنهج الاستنباطي–
- **المنهج الاستقرائي** : يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يخلص بوساطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة، فهو تلك العملية العقلية التي تنصرف إلى الاستدلال عن طريق الملاحظة أو التجربة، فهو عملية منطقية ننتقل بواسطتها من الواقع لاكتشاف القوانين العامة عبر استقراء جزئيات هذا الواقع و جعلها تعبر عن ما يتضمنه من قوانين عامة، و ظل هذا المنهج محصور في العلوم الطبيعية حتى القرن الثامن عشر، حيث تم نقله إلى حقل البحث في العلوم الاجتماعية .

3. **موضوع علم الاقتصاد:** ان موضوع علم الاقتصاد هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج و توزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع وهذا النشاط يكتسي وجه علاقة مزدوجة تعبر عن علاقة الانسان بالطبيعة وعلاقة الانسان بالانسان. (اذ يعلمنا التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية للفرد كانت ولازالت موجهة دائما نحو إخضاع قوى الطبيعة المحيطة به، و كذلك نحو إخضاع الوسائل التي تساعده في مواجهة ندرة الموارد اللازمة لتلبية حاجاته المتزايدة

باستمرار، والوصول الى تحقيق رفاهيته)، فمشكلة الندرة وطرق مواجهتها مدخل أساسي لادراك هذه العلاقة المزدوجة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية المتاحة من ناحية أخرى.

4. **فروع علم الاقتصاد وأهدافه:** يهتم علم الاقتصاد بنوعين من التحليل الاقتصادي اللذان ينطويان على نظريتين أساسيتين ويتعلق الأمر بالنظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية، وفيمايلي سنقدم فكرة مختصرة عنهما:

– يدرس التحليل الاقتصادي الجزئي السلوك الاقتصادي لوحدة فردية من الوحدات الاقتصادية كالمستهلك أو المنتج، ومن خلال ذلك فهو يوفر رؤية واضحة عن السلوك الفردي والاجتماعي بما يسمح بفتح قنوات التغذية الراجعة، وتوفير مؤشرات لمتخذي القرار في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

– في حين يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة المستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي، فهو يعمل على قياس واختبار التغيرات في حجم الانتاج الكلي والاستهلاك الكلي والتشغيل ومتوسط الأسعار وغيرها من الظواهر الاقتصادية الكلية، ويقوم كذلك بتفسير وتحليل التذبذبات التي تطرأ على الدورات الاقتصادية والاقتصاد ككل، ويقترح سياسات مواجهتها ومعالجتها ان امكن ذلك.

وبالرجوع الى أهداف علم الاقتصاد، فإن هدفه الرئيسي يقوم على معالجة المشكلة الاقتصادية المتمثلة في المحدودية والندرة النسبية للموارد الاقتصادية اللازمة لتلبية الحاجات الانسانية المتعددة

والمتزايدة باستمرار، ويقوم بذلك من خلال تحديد احتياجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات اللازمة لتلبية رغباتهم، وبتحديد كمية الانتاج ونوعيته، ومن خلال تنظيم العملية الانتاجية، وبضبط الطريقة التي سوف يوزع بها الناتج على أفراد المجتمع بما يكفل العدالة في التقسيم، وأيضا بوضع معدل مرتفع للنمو الاقتصادي بما يضمن مواكبة الزيادة المستمرة في عدد السكان، أما هدفه الثانوي يعتبر وسيلة لتحقيق هدفه الرئيسي، كالقضاء على الفقر والحد من البطالة وتحسين أسلوب الانتاج وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية .

5. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى: هناك ارتباط وثيق بين أوجه المعرفة المختلفة، وعليه فان التطورات التي تحدث في أحد هذه المعارف تؤثر في المعارف الأخرى، فهناك علاقة تفاعل متبادل تترجم في شكل تأثير وتأثر بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، سواء كانت علوم اجتماعية أو تطبيقية، فكل علم من هذه العلوم يترك بصمة واضحة في ميدان الاقتصاد سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية

1.5 علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع: ان موضوع علم الاجتماع يتعلق بوصف الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية، أما الفروع الأخرى لعلم الاجتماع وما علم الاقتصاد الا واحد منها فموضوعها يتعلق بظواهر هي أولا اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك جزء من الأولى ،(فعلم الاقتصاد يهتم بمستوى واحد من مستويات الظواهر الاجتماعية وهو المستوى المتعلق بالارتباطات المادية، ولقد انصرف بعض الاقتصاديين لدراسة السوسيولوجية الاقتصادية والتي تعبر عن مجمل الاعتبارات والدوافع الاجتماعية المؤثرة على التصرف الاقتصادي، اذ يؤثر الأساس الاقتصادي

في تحديد طبيعة التفاعلات وبنية العلاقات الاجتماعية، كما تظهر أهمية التحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، وذلك بأثر حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي لهذا الاخير).

كما تتجلى العلاقة بين العلمين أيضا في ظهور تلك التخصصات الفرعية سواء في اطار علم الاقتصاد أو علم الاجتماع، فالاولى تميل الى تفسير الظواهر الاقتصادية اعتمادا على الظواهر الاجتماعية وواقع البنية الاجتماعية، والثانية تزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالاطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي .

2.5 علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون : يتضح لنا جليا الترابط الوثيق بين علم القانون وعلم الاقتصاد من خلال تلك القواعد والضوابط القانونية المنظمة لمشروع معين، فلا يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي إلا في اطار قانوني يسمح بذلك فالقانون ينظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات وحتى الدول، فالمشرع قبل أن يسن قو انينه فهو يراعي الجوانب الاقتصادية والمخلفات التي قد تنعكس جراء تطبيق هذا القانون، فالمسار التاريخي يبين أنه يوجد انعكاسات اقتصادية جراء التطبيقات التشريعية كفرض الضرائب مرتفعة على بعض السلع، أو تحديد الملكية الخاصة بوسائل الانتاج وغيرها.

1.5 علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة : عتبر علم السياسة من أكثر العلوم ارتباطا بعلم الاقتصاد، وأكثر ما يعبر عن هذا الترابط أن الاقتصاد كان يطلق عليه الاقتصاد السياسي في

بادئ الأمر، فدراسة الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بها علم السياسة، و في الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة واستقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث والدراسة لدى الاقتصاديين. كما أن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية الى يومنا هذا تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية والاقتصادية، لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، وكذلك الشأن للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسة يرجع تفسيرها الى العوامل الاقتصادية، كما أن دارسوا النظم السياسية المعاصرة يؤكدون على الترابط بين الاستقرار السياسي من جهة والرخاء الاقتصادي من جهة أخرى. فالاكيد أن الارتباط بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وثيق جدا، فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانعي القرار، كما أن السياسة في حالات متعددة أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية.

4.5 علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس : يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد، فسلوك الأفراد ناتج عن دوافع وكوامن نفسية، والباحث الاقتصادي معني بدراسة وتحليل سلوك الفرد ودوافعه في أي تصرف اقتصادي سواء في الاستهلاك والادخار والاختيار وغيرها، وهذا من أجل فهم السلوك الاقتصادي للأفراد والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك، فهذا الأمر يسمح بوضع السياسات الاقتصادية وايجاد حلول في حالة حدوث تذبذبات في الدورة الاقتصادية .

5.5 علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ: ان علم التاريخ هو رصد لو قائع تطور الانسانية عبر مراحل زمنية مختلفة، فلا يمكن فصل السجل التاريخي عن الوقائع الاقتصادية ، فيرتبط علم

الاقتصاد ارتباطا وثيقا بعلم التاريخ، فجزء من الوقائع التاريخية ذات طابع اقتصادي يمكن الاستفادة من نتائجها في فهم وتشخيص بعض الظواهر الاقتصادية الحالية .

6.5 علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق : زود علم المنطق الباحث الاقتصادي بمنهج بحث مبني على استخدام المسلمات والمقدمات للوصول الى أفكار جديدة، فهناك نظريات وفرضيات خاصة بعلم الاقتصاد مبنية على مسلمات منطقية تم البناء عليها في استخلاص أفكار جديدة، وتعتمد العديد من الدراسات الاقتصادية على فرضية الانسان الرشيد الذي يسعى لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكاليف ممكنة.

1.5 علاقة علم الاقتصاد بالديموغرافيا والجغرافيا: الديموغرافيا هي تلك المعرفة التي تهتم بالدراسة الكمية والكيفية للسكان من حيث حالتهم وحركتهم وكذلك خصائصهم الجسمانية والذهنية والسلوكية، فالعوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي فهي التي تحدد شروطه الأساسية، كالقوة العاملة كما وكيفا وكذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

في حين الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان، والنقطة التي يلتقي فيها هذين الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي، فالأمر يتعلق هنا بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان، ومن هنا يزود علم الجغرافيا الاقتصاديين بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، كما تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية، فهي تبحث في القوى

المحركة والموارد الطبيعية والاقتصادية في بلد معى. علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات :من أجل الوصول الى نتائج كمية دقيقة يلجأ الاقتصادي الى الاستعانة بالأساليب الرياضية في البراهين والتحليل، فاستخدام الرياضيات مكن الاقتصاديين من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات ومعرفة طبيعة العلاقة التي تجمعهم ، فالرياضيات مكنت من دراسة الظواهر الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي بأسلوب رياضي، وقدمت حلولا كمية دقيقة للمشاكل الاقتصادية .

8.5 علاقة علم الاقتصاد بعلم الاحصاء : يعتبر الاحصاء العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها الى معلومات دقيقة قابلة للاستخدام، و من هنا يبرز ذلك الترابط بين علم الاحصاء والاقتصاد، فالاحصاء يوفر المعلومة الجيدة للاقتصادي ليسهل عليه عملية اتخاذ القرار. فالاقتصادي يستعين بالأساليب الاحصائية لمعالجة الظواهر والمشاكل الاقتصادية كمعرفة الأرقام القياسية للأسعار، كما أنه يستخدم الاحصاء من أجل التنبؤ بالظواهر الاقتصادية وقياسها مستقبلا.

6. أهمية علم الاقتصاد : ان علم الاقتصاد يرتبط ارتباطا وثيقا بالانسان والمجتمع، لأنه يأخذ على عاتقه اكتشاف القوانين والمبادئ التي تحكم علاقات الأفراد مع بعضهم البعض وعلاقتهم بالطبيعة، أين تتدخل الموارد كوسيط في هذه العلاقات، وفضلا على ذلك تدخل الدولة ومؤسساتها في مختلف الأنظمة الاقتصادية للتأثير على الفعالية الاقتصادية للوحدة الانتاجية بشكل يجعل هذه الفعالية تتلائم مع اطار الخطة العامة لها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بالاضافة الى ذلك فالتباين في مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول وتعدد وتعقد المشاكل

الاقتصادية التي تواجهها، هذا الأمر أظهر الحاجة المستمرة الى مزيد من الدراسات الاقتصادية والتجارب لسياسات اقتصادية، مما جعل الاقتصاد محط اهتمام فئة كبيرة من المفكرين من مختلف التخصصات، فمما سبق تنبثق أهمية علم الاقتصاد في حياة الأفراد والمجتمعات.

الفصل الأول:
مقدمة في علم الاقتصاد

- **تمهيد:**

لا يخفى على أحد الدور الهام والحيوي الذي يلعبه الاقتصاد في حياتنا اليومية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد (مستهلكين كانوا أم منتجين)، أو كان ذلك على مستوى الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية.

إن معظم قراراتنا التي نتخذها يوميا هي في الحقيقة قرارات اقتصادية، فاتخاذ الفرد قرارا بشراء سيارة أو أخر بتأجيل شراء منزل أو قرر العمل أوقاتا إضافية أو قرر زيادة الادخار على حساب الاستهلاك، أي قرر تأجيل الاستهلاك، كل هذه تعتبر قرارات اقتصادية. وكذلك الحال ينطبق على القرارات الخاصة بالمنشأة، فعندما تتخذ قرارا بزيادة أو تخفيض عدد العاملين فيها أو قرارا بزيادة رأس المال أو افتتاح فروع إضافية لها فأنها في حقيقة الأمر تتخذ قرارات اقتصادية. من اجل ذلك كان من المهم والضروري على أي متعلم الإلمام ببعض المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد Economics.

1. المشكلة الاقتصادية: موارد محدودة وحاجات غير محدودة

للمشكلة الاقتصادية عنصران أساسيان أولهما، تعدد الحاجات البشرية وثانيهما ندرة الموارد الاقتصادية (وسائل إشباع الحاجات).

1.1 الحاجات الاقتصادية:

كل فرد في المجتمع يحلم باقتناء بيت جميل، سيارة جديدة، ألبسة فاخرة... الخ. لكن عندما يصطدم بالواقع، الكثير من هذه الحاجات تتلاشى وتسقط من اختياراتنا، فهي تبقى في مخيلة الفرد نظرا لمحدودية موارده الضرورية لتحقيقها. وتمثل الحاجة الوازع الأساسي للنشاط الاقتصادي حيث يسعى الإنسان لتلبيتها عن طريق الإنتاج . فلا وجود لإنتاج بدون توفر الحاجة إلى تلك السلع سواء كان ذلك لدى نفس الشخص أو لدى باقي أفراد المجتمع ومن هنا يمثّل الاستهلاك أهمّ ركائز النشاط الاقتصادي.

وتعرف الحاجات على انها الرغبة في الحصول على شيء ما لإشباعها وهي الشعور بالحرمان. وهي مادية وفيزيولوجية (الاكل، الشرب، السيارة...) أو نفسية روحية (العبادة، الحرية، الاحترام، الحنان...).

ومن خصائص الحاجات أنها تكون متباينة أي تختلف من انسان إلى اخر حسب الجنس، السن، العادات، الدين...الخ، فحاجات الصبي تختلف عن حاجات الشاب مثلا.

وهي كذلك **متعددة ومتنوعة** أي أن كل انسان يرغب في اشباع حاجات متنوعة (كالأكل، الشرب، الملبس، السياحة والدراسة...). كما أن الحاجات **متجددة** يعني بعد اشباعها تتجدد بعد فترة معينة، أي أن الانسان سيشعر بالحاجة لإشباعها من جديد (فمثلا: الشعور بالجوع الذي يخلق لنا الحاجة للأكل، فبعد وجبة الغداء وانقضاء فترة المساء سيعاود الانسان الشعور بالجوع وبالتالي سيبحث على اشباع الحاجة للأكل مرة أخرى بتناول العشاء).

والحاجات **تزيد وتتطور**، فهي تزيد كميا بزيادة عدد السكان أو بزيادة القدرة الشرائية للفرد أو نوعيا بتعدد البدائل بالنسبة لسلعة ما (كالحلوى نجد منها عدة أنواع). وتتطور الحاجات من خلال **التقدم العلمي والتكنولوجي** بخلق حاجات جديدة (كالأنترنت أو الهاتف النقال التي لم تكن موجودة قبل 20 سنة والان أصبحت من الحاجات الضرورية التي يسعى الانسان لإشباعها)، أو قد تتغير طريقة اشباعها أي باختراع سلع وخدمات جديدة (مثلا الحاجة الى السفر كان الانسان يعتمد على الحيوانات للتنقل والسفر والان أصبح يستعمل الطائرة).

إن محدودية الموارد وندرتها مع عدم محدودية الحاجات تمثلان أبعاد المشكلة الاقتصادية، وهي حالة يواجهها كل إنسان في حياته.

وتسمى الموارد المحدودة بال**موارد الاقتصادية** وهي عكس الموارد الحرة التي لا تطرح أي إشكال لتلبية حاجات الأفراد فهي تكفي لإشباع حاجاتهم دون أي مشكلة (كالهواء مثلا). لهذا فإن الاقتصاد يبحث في كيفية استعمال الأفراد **الموارد النادرة** لتلبية حاجات غير محدودة (متناهية). وتتأثر الموارد النادرة بعوامل طبيعية فقد تكون موجودة في الطبيعة بكميات متفاوتة الندرة (مثلا الماء)، أو بعوامل تكنولوجية من خلال تسهيل عملية الحصول عليها (يعني انتاجها) وبالتالي التقليل من ندرتها أو القضاء على ندرتها تماما من خلال اختراعات جديدة.

- ✓ **تعريف الاقتصاد:**

الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بدراسة الطريقة التي يقوم من خلالها أفراد المجتمع باستعمال موارد محدودة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة ثم توزيعها بين الأفراد (SAMUELSON, NORDHAUS, 2005).

في سياق تفكيرنا السابق على سبيل المثال، إن سائق الأجرة يستعمل موارد محدودة: معرفته للمدينة، مهارته في القيادة، وقود السيارة، الوقت.... من أجل تقديم خدمة والحصول على أجرة، والتي يستعملها بدوره لاقتناء سلع وخدمات هو بحاجة إليها (بعض من حاجاته الغير منتهية).

والآن سنقوم بتفصيل عناصر المشكلة الاقتصادية وهي الموارد، السلع والخدمات ثم نركز اهتمامنا على الخيار الاقتصادي الذي تتطلبه محدودية الموارد.

2.1 أركان المشكلة الاقتصادى:

تكمن أركان المشكلة الاقتصادية في عدة تساؤلات يجب على الاقتصادي أن يجد الوسائل والمعايير التي تساعده في الإجابة عليها عند قيامه بوضع البرنامج الخاص بتنظيم النشاط الاقتصادي لتخصيص الموارد المتاحة في المجتمع على استخداماتها المختلفة وهي:

- ✓ **ماذا ننتج** : أي ماذا يتم إنتاجه من سلع وخدمات لتتماشى مع رغبات وحاجات المجتمع التي يسعى لإشباعها وما هي الكمية التي يتم إنتاجها، فمن المعروف من المجتمع المعاصر أنه توجد حاجات متعددة ومنافسة للأفراد في مجموعاتهم، ولان وسائل إشباع هذه الحاجات نادرة، فإن الأمر يستلزم ضرورة ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها أو التوفيق بين المتعارض منها.

- ✓ **كيف ننتج:** بمعنى تنظيم الإنتاج وتعبئة كل الموارد الإنتاجية المتاحة وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة المرغوبة بأقصى كفاءة بحيث يتدنى حجم الضياع الاقتصادي للموارد المتاحة و النادرة أصلا إلى أقل قدر ممكن.
- ✓ **لمن ننتج** : والمقصود بها إلى التوصل إلى طريقة يتم بها توزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا في خلقه بعدالة اجتماعى.

2. عناصر المشكلة الاقتصادية:

1.2 الموارد الاقتصادية:

الموارد يطلق عليها اسم المدخلات "**inputs** " وهي عوامل الإنتاج التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد. وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: العمل، رأس المال والموارد الطبيعية.

1.1.2 العمل: Labor

العمل هو الجهد الإنساني المبذول لإنتاج سلعة او خدمة ويكون بدني أو ذهني، ويرتكز العمل على مورد هام جدا وهو **الوقت**. فبدون الوقت لا يمكننا إنجاز وإنهاء أي عمل، فكل منا يخصص أوقاته لقضاء حاجات متعددة سواء في العمل أو في أمور أخري (الأكل، النوم، الرياضة، الدراسة...).

2.1.2 رأس المال Capital:

هو مصطلح اقتصادي يقصد به الأموال والمواد والأدوات اللازمة لإنشاء أي نشاط اقتصادي أو تجاري. وينقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسة:

- **رأسمال المادي (الثابت) Fixed Capital :** وهو الجزء من رأس المال الذي يوجد على شكل وسائل إنتاج تشمل الأبنية والمنشآت والآلات، والتي تستعمل لمدة طويلة أي بشكل دائم.

- **رأسمال المالي Financial Capital:** هو قيمة المبالغ المملوكة لصاحب المشروع والتي خصصها للاستثمار في مشروع معين لتحقيق أرباح وبالتالي بهدف زيادته.

- **رأسمال البشري Human Capital :** يتعلق بكل المعرفة والمواهب والمهارات والقدرات والخبرات والاستخبارات والتدريب والحكم، والحكمة التي يمتلكها الفرد لتحسين إنتاجيتهم (الطبيب، الأستاذ، المهندس...).

3.1.2 الموارد الطبيعية:

هي تلك الموارد التي تأتي من الطبيعة " الأرض" (البترول، الماء، الأشجار، الحيوانات، الذهب، الحديد...). وتنقسم هذه الموارد إلى نوعين:

- **الموارد الطبيعية المتجددة:** وهي تلك الموارد التي تتجدد بعد إستهلاكها "مع حسن إستغلالها" (الهواء، المياه، الغابات، الحيوانات والأسماك...).

- **الموارد الطبيعية غي المتجددة (الناضبة):** وهي الموارد التي لا تتجدد بعد استهلاكها لأنها موجودة بكميات محدودة (مناجم الذهب، البترول، الغاز، ...) بعبارة أخرى هي **نادرة.**

✓ **مفهوم الندرة:**

الندرة الاقتصادية economic scarcity يقصد بها الندرة النسبية لا المطلقة. أي أن الموارد الاقتصادية والمنتجات متوفرة بكمية تقل عن احتياجات المجتمع ورغبات الأفراد ، وتعبر عن العلاقة بين هذه الرغبات والاحتياجات ، وبين الموارد غير الكافية والمحدودة ، فقد تكون سلعة ما متوفرة بكمية أكبر من سلعة ثانية، لكن حاجة الأفراد والمجتمع إلى السلعة الأولى أكبر بكثير من حاجته إلى السلعة الثانية ؛ فحاجة الإنسان والمجتمع إلى الخبز يفوق بكثير احتياجاته إلى السيارة، ومن هنا تكتسب الندرة معناها النسبي.

بمعنى آخر هناك ندرة في الموارد الاقتصادية لا تلبي الحاجات البشرية المتزايدة مما تطلب الأمر إلى ظهور علم الاقتصاد لمعالجة مسألة الندرة، من خلال اختيار التوليفة المثلى لعناصر الإنتاج من أجل استثمار تلك الموارد أفضل استثمار وتعظيم الإنتاج للحد الأقصى مقابل تقليل التكاليف للحد الأدنى، مما يؤدي إلى كفاية الموارد النادرة للحاجات المتزايدة.

2.2 السلع والخدمات (المخرجات) Outputs:

السلع والخدمات هي مخرجات العملية الإنتاجية وتكون على شكل مادي "**سلع**" أو معنوي، حسي "خدمات". فالسلع يتطلب إنتاجها توليف مجموعة من الموارد المختلفة: مثلا الفلاح يستعمل الأرض، الماء، الكهرباء، البذور...لإنتاج القمح والذي يتم استعماله لإنتاج سلع "**مادية**" أخرى كالخبز. فكل الموارد التي تدخل في عملية الإنتاج هي موارد محدودة (نادرة) وبالتالي فإن إنتاج القمح موجه بالضرورة لإشباع حاجات الإنسان.

أما الخدمات تكون غير ملموسة عند إنتاجها "**غير مادية**" ويتطلب إنتاجها كذلك استعمال توليفة من الموارد المحدودة وهي كذلك موجهة لإشباع حاجات الأفراد (الحلاقة، السياحة، الانترنت...).

المورد المحدود هو ذلك المورد الذي لا تكفي كميته لتلبية حاجات الأفراد الذين يرغبون في استهلاكه

إذا كان ثمنه "0" يعني يتواجد بشكل مجاني

3. الاختيار الاقتصادي: فن التحليل الاقتصادي

كل فرد في المجتمع أو في مؤسسة يتحتم عليه القيام باختيار اقتصادي كلما تعلق الأمر بإشباع حاجاته. لذا فإن فهم القوى التي تؤثر على الاختيار الاقتصادي تعتبر حجر الأساس في التحليل الاقتصادي. هناك أربعة قوى أساسية تؤثر في الخيار الاقتصادي وهي كالتالي:

1.3 عقلانية المصلحة الشخصية (الرشاد):

أحد الفرضيات الأساسية في الاقتصاد هي أن الأفراد عند قيامهم باختياراتهم يحددون قبل ذلك مختلف البدائل (الاختيارات، الحلول) التي يمكنهم من خلالها تحقيق مصلحتهم الشخصية.
فمعنى العقلانية في الاقتصاد أن الأفراد يحاولون القيام بأحسن الاختيارات في حدود المعلومات المتاحة لديهم. لأن الأفراد لا يعلمون بشكل دقيق أي البدائل أفضل وأحسن بالنسبة إليهم، فهم

يقومون باختياراتهم على أساس التوقعات والتنبؤات فقط، فيختارون البدائل التي يتوقعون أن تدر عليهم بأكبر منفعة (ربح، متعة، رضا...).

وعلى العموم، عقلانية المصلحة الشخصية تعني أن الأفراد يحاولون **التحكيم** بين عدة خيارات لتعظيم الربح (المنفعة) بأقل تكلفة.

2.3 تكلفة الفرصة البديلة (الضائعة):

هي مفهوم أساسي في علم الاقتصاد لأنها تعبر عن العلاقة الأساسية بين الندرة والاختيار. ويؤدي مفهوم الفرصة البديلة دورا مهما وحاسما في محاولات ضمان الاستخدام الأمثل للموارد النادرة بكل كفاءة ورشاد. وتستخدم كذلك في تقييم البدائل واتخاذ القرارات الاستثمارية.

إن تكاليف الفرصة الضائعة لا تقتصر على التكاليف النقدية أو المالية وإنما تشمل جميع الناتج الضائع والوقت الضائع والمتعة الضائعة...الخ.

وتعرف تكلفة الفرصة البديلة على أنها المنافع المتوقعة التي سيفقدها المشروع البديل الذي لم يتم اختياره نتيجة اختيار بديل أفصل منه.

وتعرف كذلك بأنها قيمة نظرية متوقعة للبدائل المتخلى عنها نتيجة اختيار بديل معين.

وتعرف أيضا بأنها منفعة تتعلق بالمستقبل التي كان يمكن الحصول عليها من البديل الذي تم التخلي عنه.

3.3 الاختيار قوامه الوقت والمعلومات:

للقيام بأي اختيار عقلاني يجب التحكم في عنصرين أساسين وهما الوقت والمعلومات الذين يعتبران موردين هامين ومحدودين. مثلا: اختيار شعبة الدراسة في الجامعة يتطلب القيام ببحث واسع للحصول على معلومات كافية تسمح للطالب باختيار الشعبة الأنسب إليه وكل هذا يتطلب وقت كبير.

فكلما أراد الإنسان تحسين اختياراته تطلب منه البحث عن معلومات إضافية، قد تكون مجانية وقد تكون مقابل ثمن معين. لأن متخذ القرار العقلاني سيظل يبحث عن المعلومات الإضافية طالما أنه ينتظر فائدة إضافية أو ربح إضافي بشرط أن يفوق التكاليف التي تترتب عن جمع هذه المعلومات الإضافية.

4.3 التلحليل الهامشي Marginal Analysis:

القيام بالاختيار الاقتصادي يتطلب دائما إحداث تعديلات أو تغيير الوضع الحالي أو الراهن "Status quo". مثلا: مؤسسة Brandt لا بد لها أن تقرر إذا ما ستفتح خط إنتاجي إضافي ، وعميد كلية الاقتصاد هل سيوظف أساتذة جدد، أو الشخص الذي ينتهي من وجبة الطعام في المطعم هل سيطلب تحلية ، ...الخ.

الخيار الاقتصاد يقوم على أساس المقارنة بين الربح الهامشي أو المنفعة الهامشية والتكاليف الهامشية المنتظرة من هذا الخيار.

مدير مؤسسة Brandt يقوم بمقارنة الربح الهامشي الإضافي المنتظر من فتح خط إنتاجي جديد وبين التكلفة الهامشية وكذلك عميد الكلية ونفس الشيء بالنسبة للشخص في المطعم مع أكل التحلية (متعة زائدة، منفعة إضافية) مع التكلفة الهامشية (ثمن التحلية).

وباحتساب أثر التعديل الهامشي على الوضع الحالي يستطيع الاقتصادي من القيام بتحليل الخيار الاقتصادي سواء على مستوى وحدة واحدة (شخص، مؤسسة) أو سوق معينة أو النظام الاقتصادي ككل.

4. أنواع التحليل الاقتصادي:

يعتبر التحليل الاقتصادي المنهاج العلمي للبحث الاقتصادي والذي يتيح أدوات وأساليب عديدة تساعد الاقتصادي في استنتاج قوانين وقواعد النظرية الاقتصادية

1.4 أنواع التحليل الاقتصادي : يميز الاقتصاديون عادة بين قسمين أساسيين للتحليل الاقتصادي هما:

أ- **التحليل الاقتصادي الجزئي (الوحدوي):** يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي (الوحدوي) يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي (الوحدوي) Microeconomics بتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني . ومن ثم فهو يهتم بدراسة وتحليل سلوك الوحدات الاستهلاكية والتي تتمثل في المستهلك ويهتم بدراسة سلوك الوحدات الإنتاجية المنتجين للسلع والخدمات ويهتم بتحليل سوق سلعة او خدمة معينة.

ب- **التحليل الاقتصادي الكلي (التجميعي):** بدراسة وتحليل الاقتصاد الوطني في مجموعة أو القطاعات الكلية الكومنة له، فهو يهتم بتحليل هيكل الاقتصاد الوطني، من خلال دراسته وتحليله للمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الوطني والمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الوطني والمتغيرات المكونة له، كالاستهلاك الكلي، والاستثمار الكلي، وكذلك يهتم بمستوى التوظيف الكلي التضخم ومسبباته، وغير ذلك من الظواهر الاقتصادية التي لها أثر كلي.

الفصل الثاني:
الأنظمة الاقتصادية

- **تمهيد:**

يعرف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة المبادئ و الأسس التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية ، كما يتضمن اساليب حل مشكلاتها الاقتصادية ، و اساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية ، و اساليب الادارة الاقتصادية و التخطيط وفقا لتلك الأسس و المبادئ.

وقد شهدت النظم الاقتصادية عبر التاريخ الإنساني، تطورا كبيرا ، وقد اعتمد هذا التطور على معيار الرفاهية المادية التي يقدمها أو ينشدها النظام محل البحث للمجتمع . وقد عرف تاريخ الفكر الاقتصادى للنظم الاقتصادية عدة تقسيمات انطلاقاً من معايير مختلفة ، أهم هذه التقسيمات شيوعاً بين الاقتصاديين هو ذلك التقسيم الذي يعتمد على شكل وطبيعة العناصر الثلاثة المشكلة لأى نظام اقتصادي ، و هي القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية والمذهب الفكري.

وسوف نتناول الأنظمة الاقتصادية الثلاثة (النظام الراسمالي، الاشتؤاكي والإسلامي) بالشكل الذي يسمح من استيعاب الأفكار والمبادئ الأساسية لكل نظام.

1 النظام الرأسمالي :

تعود أسس النظام الرأسمالي إلى الاقتصاد **آدم سمث** وهو نظام يمتلك فيه الأفراد غالبية عناصر الإنتاج والهدف الأساسي تحقيق أعلى ربح. يؤمن النظام الاقتصادي الرأسمالي بالربح المادي محفزا للأفراد على المبادرة والمخاطرة واستثمار رؤوس الأموال لكسب المزيد من الأرباح ومضاعفة الثروات، كما يعتقد أنصاره أن قوة تراكم رأسمال هي السبيل إلى النمو والتنمية الاقتصادية، من خلال تمويل الاستثمارات الضخمة والمشاريع الكبرى.

ويراد برأس المال كل الأموال التي يمكن استثمارها بقصد جني الأرباح. ولا يقتصر الأمر على النقود فقط بل يتعداها إلى كل الأصول التي يمكن توظيفها في عملية الإنتاج، من عقارات ومنقولات ومعدات وسلع ومواد أولية وأوراق مالية وحقوق ملكية فكرية، فضلا عن الأصول السائلة.

2.1 خصائص النظام:

- **الملكية الخاصة أو الفردية:**

تشمل الملكية الفردية كل أنواع الثروة المختلفة فللأفراد حرية التملك والتصرف لا تتنافى في هذه الملكية مع الملكية العامة لبعض المشروعات كـ(الكهرباء والطرق), ولا تتعارض هذه مع ما يرتبط بها من حرية تصرف مع قيام القانون بتنظيم استخدام هذا الحق.

- **الحرية الاقتصادية للفرد:**

باستثمار أمواله بالأنشطة الاقتصادية المتعددة وله الحق في إنفاق دخله على السلع والخدمات أو ادخار جزء منه أو توظيفه في أوجه الاستثمارات المختلفة، وتشمل: (حُرية الإنتاج وحرية الاستهلاك، حرية التصرف، اختيار مهنة ....) وهذه الحريات مكفولة للفرد بشرط ألا تتعارض مع أحكام النظام العام.

- **حافز الربح:**

الربح هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي حيث يحدد الربح نوع النشاط الاقتصادي الذي يُفضله الأفراد الذين يتخذون القرارات الإنتاجية بغية الحصول على

أكبر عائد ممكن.

- **آلية السوق:**

يعتمد الاقتصاد الرأسمالي بشكل رئيسي على آلية السوق في حل المشكلة الاقتصادية حيث تتحدد آلية توزيع النتائج مع تحقيق التوازن بين المتغيرات الاقتصادية من خلال الأسعار.

- **أهمية المنافسة الكاملة وسيادة المستهلك:** تفترض المنافسة الكاملة ما يلي:

- وجود عدد كبير من البائعين والمشترين.

- حرية الدخول في مجال الإنتاج والخروج منه.

- حرية شراء السلع والخدمات أو عدم شرائها.

هذه المنافسة بين الأفراد تمنع استغلال الأفراد والجامعات بعضهم لبعض.

أما بالنسبة للمستهلك فللمستهلك دور هام في توجيه الإنتاج حيث يحرص المنتجون على إشباع رغبة المستهلك ليحققوا أعلى ربح.

- **عدم التدخل الحكومي:** تنحصر مهام الدولة في النظام الرأسمالي في تأمين نظام الأمن وتطبيق القانون حيث يرى هذا النظام أن الدولة تكون أكثر فاعلية في الاقتصاد عندما تقلل التدخل في النشاط وتفسح المجال بشكل أكبر لحرية الأفراد في النشاط الاقتصادي.

2 النظام الاشتراكي:

قام هذا النظام على يد الاقتصادي **كارل ماركس** بعد أن انتقد النظام الرأسمالي بسوء توزيع الدخل و الثروة، وهو نظام يُلغي الملكية الفردية حيث تقوم الدولة نيابة عن المجتمع بتملك

وسائل الإنتاج وتوجيه هذه الموارد لإشباع الحاجات الأساسية لا لتحقيق الربح بل لتحقيق المزيد من العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف النهائي للاشتراكية هو بناء مجتمع لا توجد فيه طبقات اجتماعية تابعة للآخرين ، وهو وضع يمكن تحقيقه إما من خلال الثورة أو التطور الاجتماعي الطبيعي أو من خلال تنفيذ الإصلاحات المؤسسية.

1.2 خصائص النظام الاشتراكي:

- الملكية العامة لعناصر الإنتاج:

تمتلك الدولة في هذا النظام جميع عناصر الإنتاج عدا العمل حيث تقوم الدولة بتوجيه المواد الإنتاجية إلى فروع الأنشطة الاقتصادية المختلفة في شكل خطة شاملة وتلتزم جميع الوحدات الإنتاجية بتنفيذ هذه الخطة.

- الإشباع الجماعي للحاجات وليس لتحقيق الربح:

يهدف النظام الاشتراكي إلى إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع سواء في صورة سلع أو خدمات لهذا يهدف النظام الاشتراكي يكون تحديد أسعار السلع والخدمات من قبل الدولة حيت لا أثر للعرض أو الطلب أو تحقيق الربح في ظل هذا النظام

- توزيع الناتج على أساس العمل:

عناصر الإنتاج في النظام الاشتراكي مملوكة للدولة باستثناء العمل لذلك فإن عوائد عناصر الإنتاج تعود للدولة ولا يُوزع على الأفراد إلا عائد العمل ويتوقف نصيب الفرد على مستوى عمله وطبيعته.

- **جهاز التخطيط المركزي:**

نتيجة لاستهلاك الدولة لوسائل الإنتاج وتوجيهها لتحقيق إشباع حاجات المجتمع فعليها أن تضع خطة مركزية يقوم جهاز مركزي بإعدادها والإشراف عليها ومراقبتها.

3. نظام الاقتصاد الإسلامي:

نظام الاقتصاد الإسلامي أسلوب اقتصادي معتمد على الإسلام في استخدام الموارد من أجل توفير حاجات الناس. ويعرف نظام الاقتصاد الإسلامي أيضا بأنه نظام مرتبط بالعقيدة والأخلاق الإسلامية، يحتوي على مجموعة من الإرشادات التي تساهم في التحكم بالسلوك الاقتصادي؛ وتحديدا في مجالات الادخار والإنفاق.

والنظام الإسلامي لا يرى المشكلة الاقتصادية على أساس أنها مشكلة إنتاجية فقط أو مشكلة توزيعية فقط كما تراها الأنظمة الأخرى بل يراها مشكلة (سلوك خاص وعام ـ مشكلة إنتاجية ـ مشكلة توزيعية) :

- **مشكلة سلوك خاص وعام:** من خلال تنظيم سلوك الأفراد من خلال التعاليم الإسلامية رغبة في الأجر والثواب من الله.
- **مشكلة إنتاجية:** من خلال تنمية الإنتاج وتطويره من قبل القطاع الخاص إلى جانب مسئولية الحكومة.
- **مشكلة توزيعية:** من خلال تحقيق العدالة في التوزيع وتنقسم المسئولية إلى مسئولية أفراد وحكومة.

1.3 خصائص النظام: يتميّز نظام الاقتصاد في الإسلام عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى بمجموعة من المُميزات الخاصة، ومن أهمها:

- لا يشبه الاقتصاد الإسلامي أنواع الأنظمة الاقتصادية الأخرى، مثل الاقتصاد الاشتراكي أو الاقتصاد الرأسمالي؛ لأن نظام الاقتصاد في الإسلام يعتمد بشكل رئيسي ومباشر على الشريعة الإسلامية.
- الاعتماد على العقيدة الإسلامية؛ إذ يعتمد هذا النظام الاقتصادي على الإسلام في صياغة مبادئه وقوانينه وكافة القواعد والتشريعات الخاصة به.
- يرتبط الاقتصاد الإسلامي بالأخلاق؛ أي يُحافظ على القيم الأخلاقية الإسلامية والصفات الحميدة، وهي الصدق، والأمانة، ومراعاة الحلال في كافّة الأنشطة الاقتصادية.
- يعد الاقتصاد الإسلامي قريبا من الواقع؛ أي يهتم بطبيعة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة في الأفراد، ولا يعتمد على أية تقديرات أو خيالات غير حقيقية، كما هو الحال في الأنظمة الاقتصادية الأخرى.
- الاهتمام بالشمولية؛ لا يهتم الاقتصاد الإسلامي بالأمور المالية والمادية فقط، بل يهتم بالجوانب الأخلاقية والروحية التي تساهم في تحقيق كافة الحاجات الخاصة بالناس، مثل العمل الذي يعتبر من ضروريات الحياة للحصول على السكن والتعليم والرعاية الصحية وغيرها.

2.2 مبادئ النظام الإسلامي:

- **الجمع بين الروح والمادة في الاقتصاد:**

يقوم النظام الاقتصادي في الإسلام على المزاوجة بين الروح والمادة، وذلك لإبراز نظام يقوم على التعاون والتراحم بين أفراد المجتمع وتبرز هذه المزاوجة في جميع المعاملات والنشاطات الاقتصادية على عكس الأنظمة الاقتصادية الأخرى التي تُركز على الجانب المادي فقط، مثل الزكاة "التعاون والتراحم ورغبة في تنمية المال. "

- **الحرية الاقتصادية:**

في الإسلام حرية تملك عناصر الإنتاج وحرية التعاقد والتعامل هي القاعدة، بينما تدخل ولي الأمر هو الاستثناء وهو تدخل محدود للضرورة الشرعية، لذلك فالإسلام يبيح للفرد التملك والتصرف في ممتلكاته بالطريقة التي يراها ضمن إطار الشرع.

- **ازدواج الملكية:**

يقر النظام الاقتصادي الإسلامي مبدأ الملكية المزدوجة أي ازدواج الملكية العامة والخاصة؛ فالإسلام عندما يقر الملكية الفردية فهو يتجاوب مع فطرة النفس البشرية في حب التملك إلا أنه يقيدها ببعض القيود كعدم إلحاق الضرر بالآخرين ومراعاة ما تقتضيه المصلحة العامة أما بالنسبة للملكية العامة فقد تقررت في الإسلام كأصل وجنبا إلى جنب مع الملكية الخاصة حيث أن أساس الملكية العامة هو المصلحة العامة للمسلمين.

- **التوازن في رعاية مصلحة كل من الفرد والمجتمع:**

الإسلام يضمن مصلحة الفرد والمجتمع فلا مصلحة للفرد تهدم باسم مصلحة المجتمع ولا مصلحة للمجتمع تهدم باسم مصلحة الفرد ومن حق ولي الأمر التدخل في حدوث انحراف يؤدي إلى إلحاق الضرر بالطرف الآخر.

الفصل الثالث:
عناصر النشاط الاقتصادي

- **تمهيد:**

النشاط الاقتصادي (Economic activity) هو سعي الفرد او مجموعة من الأفراد لإشباع حاجاتهم المختلفة او هو مجموعة الأعمال المنجزة من قبل الأعوان الاقتصاديين بهدف ضمان إشباع حاجاتهم.

كما يعرف النشاط الاقتصادي بأنه المجهود الذي يبذله الأفراد بهدف تلبية الرغبات وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، أو من أجل كسب الأموال، وتوفير السلع الإنتاجية المختلفة والخدمات. ويمكن القول ان النشاط الاقتصادي هو كفاح مستمر ضد عوامل الندرة لأجل اشباع حاجات الانسان. وفيما يلي سنتناول الاعوان الاقتصاديين الذين يمارسون أنشطة اقتصادية ومختلف التدفقات التي تحدث بينهم ثم نفصل في أنواع الأنشطة الاقتصادية.

1. الأعوان الاقتصاديين

- **تعريف:** العون الاقتصادي هو كل شخص طبيعي او معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا

وهناك عدة فئات وهي كالتالي:

1.1 العائلات: يتمثل نشاط العائلات في:

- استعمال جزء من دخلها في الإنفاق الاستهلاكي (السلع والخدمات)
- تدخر الجزء المتبقي من دخلها
- تستثمر مدخراتها
- تدفع الضرائب والرسوم للإدارات (الدولة)

2.1 المؤسسات الاقتصادية (الشركات): يتمثل نشاط المؤسسات الاقتصادية في :

- إنتاج السلع والخدمات من خلال مزج الوسائل المادية والبشرية وبيعها في السوق
- تقوم بالاستثمار من اجل تجديد وسائل الإنتاج أو توسيع نشاطها
- تدفع الضرائب والرسوم للدولة

3.1 المؤسسات المالية: عبارة عن مؤسسات تقوم بجمع مدخرات الأعوان الاقتصاديين وتقدمها في شكل قروض للأعوان الاقتصاديين الأخريين مقابل فوائد وتحقق من وراء عملياتها المالية أرباحا. ويتمثل نشاطها في:

- تجميع مدخرات الأعوان الاقتصاديين الأخريين
- تقدم قروضا للأعوان الاقتصاديين مقابل فوائد
- تدفع الضرائب والرسوم لخزينة الدولة
- تستهلك السلع والخدمات

4.1 الادارات العمومية: عبارة عن هيئات تقوم بتقديم خدمات عامة (غير سوقية) مجانا للعائلات مثل التعليم ويتمثل نشاطها في:

- تقديم خدمات لأفراد المجتمع
- تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب ورسوم من الأعوان الاقتصاديين الأخريين
- تستهلك السلع والخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية
- تقوم بالاستثمار في مجالات مختلفة

5.1 الخارج (العالم الخارجي): يتمثل العالم الخارجي في الأعوان الاقتصاديين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين المقيمين في الدولة المعنية.

يتمثل نشاطها في:

– تصدير واستيراد السلع والخدمات

– انتقال رؤوس الأموال من والى العالم الخارجي.

2. الدورة الاقتصادية:

هي عبارة عن حركة في شكل دائري تمثل التدفقات الحقيقية والنقدية التي تنشا بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

1.2 تعريف التدفقات الاقتصادية:

هي التيارات السلعية والنقدية التي تتم بين مختلف الأعوان الاقتصاديين (الشكل رقم 1) و التدفق الاقتصادي عبارة عن حركة مجموعة السلع او الخدمات او النقود التي تنتقل من عون اقتصادي إلى عون أخر.

2.2 أنواع التدفقات:

– التدفقات الحقيقية: هي حركة (أو انتقال) السلع والخدمات بين الأعوان الاقتصاديين

– التدفقات النقدية: هي حركة النقود بين الأعوان الاقتصاديين في اتجاه معاكس للتدفق الحقيقي.

- **الشكل 1: الدورة الاقتصادية والتدفقات الاقتصادية**

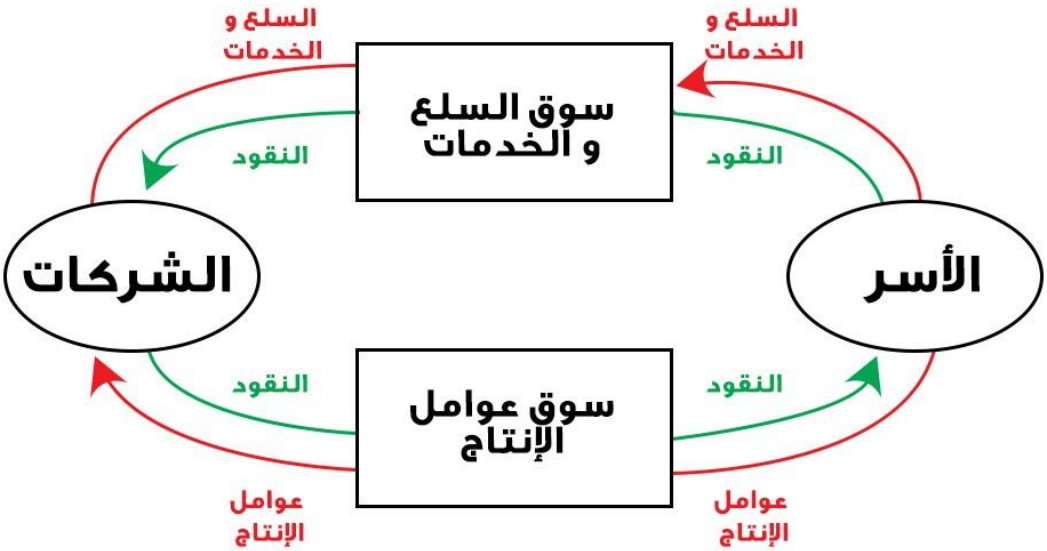

من اعداد المؤلف

يعكس لنا هذا الشكل مختلف التدفقات التي تتم بين الاعوان الاقتصاديين او بما يعرف بالدورة الاقتصادية وهي تتمثل في حركة السلع والخدمات والاموال بين مختلف الاعوان الاقتصاديين.

- **الشكل رقم 2: مثال توضيحي على التدفقات**

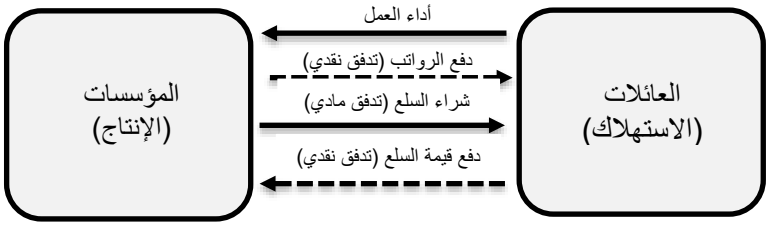

من اعداد المؤلف

التدفقات النقدية نوعان وتكون على شكل مادي أو مالي. ويظهر لنا المثال التوضيحي التدفقات بين العائلات والمؤسسات فمثلا أداء العمل يعتبر (تدفق مادي)، ودفع الأجور (تدفق مالي)، شراء سلع وخدمات (تدفق مادي) دفع قيمة السلع والخدمات (تدفق مالي).

3. الأنشطة الاقتصادية:

- **تعريف النشاط الاقتصادي:** النشاط الاقتصادي Economic Activity هو المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو من أجل الحصول على الأموال والسلع والخدمات.

1.3 الاستهلاك:

1.1.3 تعريف الاستهلاك : الاستهلاك هو الهدف من النشاط الاقتصادي و هو أيضاً المحرك و ذلك بتأثيره الديناميكي على الإنتاج . وكما هو معروف فإن العائلات تستعمل دخلها لإشباع حاجاتها من السلع والخدمات. غير أن عملية الاستهلاك ليست مقتصرةً فقط على العائلات ولكن كل الأعوان الاقتصاديين يقومون بها وإنما الاختلاف هو في الهدف ونوع الاستهلاك المباشر . ويعرف الاستهلاك بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يُستعمل لاقتناء السلع والخدمات من أجل تلبية أو إشباع حاجات معينة . مثلاً: الفرد يستعمل سيارته من أجل التنقل والمؤسسة تستعمل شاحنتها من أجل نقل البضائع.

2.1.3 أنواع الاستهلاك : :يميز الاقتصاديون بين أنواع الاستهلاك الذي يقوم به الأعوان الاقتصاديين بالنظر إلى عدة معايير منها :

- **الاستهلاك النهائي و الاستهلاك الوسيط :**

يقصد بالاستهلاك النهائي قيام العائلات و الإدارات بالاستعمال المباشر والنهائي للسلع و الخدمات. و يعتبر هذا النوع من الاستهلاك غير منتج. أما الاستهلاك الوسيط فيقصد به استعمال المؤسسات للمواد و المنتجات والخدمات في إنتاج سلع و خدمات أخرى و هو استهلاك منتج .

- **الاستهلاك الفوري و الاستهلاك التدريجي :**

الاستهلاك الفوري هو الاستعمال النهائي أو الوسيط للسلع و الخدمات مرة واحدة مثل: تناول الطعام أو استعمال المواد الأولية.و الاستهلاك الفوري هو صفة أغلب الخدمات: مثل خدمة النقل. بينما الاستهلاك التدريجي فهو الاستعمال المتكرر للسلع و الخدمات عدة مرات أي إفناء السلع والخدمات بصورة تدريجية و ليست فورية مثل: استعمال المباني و اللباس .

- **الاستهلاك الفردي و الاستهلاك الجماعي :**

على سبيل المثال تناول دواء وصفه الطبيب لشخص مريض يخصه شخصياً دون سواه بينما التنزه في الحدائق العامة فهو مسموح لجميع الناس و لهذا نقول أن تناول الدواء هو استهلاك فردي في حين التنزه في الحديقة هو استهلاك جماعي. فهناك سلع و خدمات تستهلك بصورة انفرادية و أخرى بصورة جماعية.

3.1.3 العوامل المؤثرة في الاستهلاك:

إن استهلاك العائلات ليس مطلقاً فهو يتحدد بعدة عوامل تؤدي إما إلى زيادته أو إلى إنقاصه. و أهم هذه العوامل هي الدخل ، مستوى الأسعار وقرار المستهلك .

. الاستهلاك و الدخل :نقصد بالدخل هنا الدخل المتاح للعائلات أي الدخل الصافي المقبوض خلال فترة معينة أما استهلاك العائلات فهو ذلك الجزء المنفق من الدخل على شراء السلع الاستهلاكية و الخدمات و غالباً ما يجزأ إلى ثلاثة مستويات من الإنفاق :. الإنفاق على الغذاء . الإنفاق على السكن و اللباس . الإنفاق على النقل، الصحة، التسلية ...الخ .

. الاستهلاك و مستوى الأسعار :

إن الطلب على سلعة ما يحدده سعر تلك السلعة، فإذا كان السعر منخفضاً فإن المستهلك يقتني كميات أكبر، أما إذا كان السعر مرتفعاً فإن المستهلك يقلل من مشترياته من تلك السلعة .

. قرار المستهلك :

يترجم قرار المستهلك مشكلة الاختيار بين مختلف السلع و الخدمات. والاختيار تحدده عدة عوامل بسيكولوجية أطلق الاقتصاديين عليها اسم المنفعة الحدية و هي المنفعة المتحصل عليها من اقتناء وحدة إضافية من سلعة معينة. و بطبيعة الحال فكلما زادت الكمية المستهلكة من سلعة معينة قلت منفعة هذه السلعة في نظر المستهلك. و مثال على ذلك إذا شرب الشخص كوباً من

الماء فإنه يتحصل منه على منفعة كبيرة و لكن كلما شرب كوباً آخر فإن المنفعة تقل حتى إذا وصل إلى عدد معين من الكؤوس فإن المنفعة المتحصل عليها من الكوب الأخير تكون معدومة. إذن المنفعة تلعب دوراً هاماً في بلورة قرار المستهلك بالاستهلاك أو لا.

- **العلاقة بين الاستهلاك و الدخل :**

رأينا فيما سبق أن الاستهلاك يتحدد بعدة عوامل أهمها الدخل الذي يتحصل عليه الفرد. غير أن الفرد لا ينفق بالضرورة كل دخله و لكن يمكنه أن يدخر جزءاً منه و لهذا يُقسم الدخل عادة بين الاستهلاك والادخار.

إن تقسيم الدخل بين الاستهلاك و الادخار مرتبط بمدى حاجة الفرد ومقدار ما يكون عليه دخله في المستقبل.

2.3 الإنتاج:

سبق وأن أوضحنا أنّ إشباع الحاجات البشرية يتطلب توافر السلع والخدمات، فالسلعة أو الخدمة هي وسيلة إشباع الحاجة ولكن غالبية هذه السلع والخدمات لا توجد في الطبيعة بالصورة التي تجعلها صالحة لإشباع الحاجة، وتسمى عملية التحوير أو التعديل هذه بعملية الإنتاج.

ويعرف الإنتاج بأنه خلق منفعة أو إضافة لأية سلعة لتصبح قابلة للإشباع ، أو أنه زيادة المتاح من السلع والخدمات النافعة أي التي يؤدي استخدامها إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع .ويكون ذلك عن طريق أحد أشكال الإنتاج التالية:

- **تغير السلعة:** وهو ما يطلق عليه بخلق لمنفعة الشكلية الذي يحدث نتيجة تغير في شكل عوامل الإنتاج والحصول على سلعة أو خدمة يجعلها أكثر قدرة على إشباع الحاجات البشرية ، مثل تحويل القطن إلى غزل أو تحويل الغزل إلى أقمشة.
- **نقل السلعة:** من مكان تكون فيه منفعتها منخفضة إلى مكان آخر تكون فيه منفعتها مرتفعة مثل نقل خام الحديد من المناجم إلى مصانع الحديد والصلب.
- **خزن السلعة:** حيث أن نقل السلعة نقلا زمنيا من وقت تتوافر فيه ونقل الحاجة إليها نسبيا إلى وقت أخر تقل فيه السلعة وتزداد الحاجة إليها، كتخزين القمح والأرز في وقت الحصاد لعرضه في الأسواق على مدار السنة
- **إتاحة السلع:** للراغبين في الحصول عليها، بأسلوب يتناسب مع حاجاتهم ، فالتاجر الذي يقوم بتجميع العديد من السلع بأشكالها المختلفة من مختلف المنتجين لإتاحتها لآلاف المستهلكين على اختلاف أذواقهم وميولهم لينتقوا ما يشاءون

1.2.3 عوامل الإنتاج:

ويقصد بها العوامل التي ستستعمل وتشترك في إنتاج سلع وخدمات، ويمكن تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة عناصر رئيسية هي كالتالي:

- **الأرض:** وتتمثل في كافة الموارد المتوفرة على سطحها وباطنها وما حولها موهوبة من الخالق عزّ وجلّ مثل الأراضي الزراعية والبحار وما يستخرج من باطنها من نفط ومعادن ثمينة

- **العمل:** يقصد به مجهود اختياري يبذله الإنسان في العملية الإنتاجية، سواءً كان هذا الجهد عضليا أو ذهنيا، ويترتب على ذلك منفعة أو زيادتها وفي مقابل ذلك الحصول على أجل وهناك تقسيمات للعمل منها : العمل الذهني والعمل العضلي ، العمل الكتابي والعمل الحرفي... الخ

- **رأس المال:** ويقصد به في صورته العينية، أنه عبارة عن مجموعة الأصول والسلع الإنتاجية التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى ، أو بعبارة أخرى هو مجموع الأموال الوسيطية التي تستخدم في تدابير وسيطية لزيادة إنتاجية العمل ومن ثم فهو يشمل الآلات والمعدات والمباني والمخزون من المواد الخام والسلع تحت التصنيع.

- **التنظيم:** يقصد بالتنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج تلك العملية أو ذلك النشاط لاقتصادي الذي يتمثل في التركيب والتأليف أو التنسيق بين عوامل الإنتاج الثلاثة السابقة (العمل، الأرض، رأس المال) في شكل علاقة منظمة، هي عبارة عن عملية إنتاجية محددة، من أجل إنتاج سلعة أو خدمة معينة.

ويعد التنظم Enterprise نوعاً خاصاً من النشاط الانساني فالمنظم(Enterpreneur) هو الشخص الذي يقوم بعملية توليف عمل عناصر الانتاج باستخدام المهارات الفنية والادارية المتوفرة في سبيل انتاج السلعة أو الخدمة ، ويحصل المنظم على جزء أو نسبة من الأرباح لمساهمته في ادارة تنظيم العملية الانتاجية .

3.2.3 دالة الإنتاج:

يطلق اصطلاح دالة الإنتاج على العلاقة بين الإنتاج المادي وعناصر الإنتاج المادية، أو بعبارة أخرى تشير إلى علاقة بين كميات الإنتاج وكميات عناصر الإنتاج ولا تتضمن أي قيمة نقدية.

ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج في شكل جدول أو معادلة رياضية توضح أقصى كمية من الناتج التي يمكن إنتاجها من مجموعة معينة من عوامل الإنتاج بافتراض بقاء العوامل الأخرى التي تؤثر في الإنتاج ثابتة والصيغة العامة التي تستخدم للتعبير عن دالة الإنتاج تتخذ المعادلة التالية:

$$Q= f(k,L,D,\ldots)$$

Q : كمية الناتج خلال فترة زمنية معينة.

K : رأس المال المستخدم خلال نفس الفترة كالآلات.

D : الموارد الطبيعية المستخدمة هلال نفس الفترة.

L : كمية العمل المستخدم خلال نفس الفترة.

وطبقا للعلاقة السابقة نلاحظ أن حدوث تغيرات في الكميات المستخدمة من عامل واحد أو أكثر من عوامل الإنتاج سوف يترتب عليه تغيرات مقابلة في حجم الإنتاج.

4. التوزيع:

التوزيع هو توفير السلع في المكان المناسب بالكميات الكافية، الموافقة للأذواق والاحتياجات والاختيارات في الوقت المناسب، مصحوب بالخدمات اللازمة للبيع والصيانة للزبون. فهو المرحلة التي تتبع عملية الإنتاج للسلع والخدمات قصد إيصالها المستهلك النهائي، حيث يشمل مختلف النشاطات التي تتضمن وصول السلعة أو الخدمة إلى الزبون في المكان والزمان المناسبين.

1.4 أهمية التوزيع:

يعتبر التوزيع من الأدوات الرئيسية التي تضمن عملية انسياب السلع والخدمات من مصادرها إلى حيث تواجد المستفيدين منها في الوقت المناسب والمكان المحدد، وتسعى وظيفة التوزيع إلى حل التناقضات بين الرغبات والحاجات المتنوعة بالاستهلاك والإنتاج ، فالزبون يسعى دائما إلى تحصين نفسه حسب سلم حاجاته بالكمية التي يحتاج إليها ويرغب فيها ، وفي نفس الوقت دو ن أن يكون مجبرا على تكوين مخازن ، أما المنتج فإنه ملزم على تصريف منتجاته من أجل تحقيق استمرارية وثيرة الإنتاج بشكل منتظم ومتفاعل، وهنا تتجلى أهمية التوزيع في إيجاد توليفة بين الطرفين، بين المنتج الزبون على الشكل التالي:

- **بالنسبة للمنتج:**

يمكن تلخيص أهمية التو زيع بالنسبة للمنتج في النقاط التالية:

- تنظيم العملية الإنتاجية بصورة مستمرة ودائمة
- المحافظة على السلع أثناء التخزين والنقل

- استخدام أفضل الوسائل لنقل السلع
- ضمان كفاءة المخازن واتخاذ الإجراءات والأنظمة المتعلقة بكفاءة التخزين
- تحقيق ميزة تنافسية أكيدة إذا تم القيام بمختلف أنشطته بطريقة فعالة
- توفير إمكانية تحقيق التكامل الأفقي والتكامل الخلفي، والمقصود بالتكامل الأفقي تحقيق أقصى قدر من المرونة في السيطرة على قنوات التوزيع ونقل المنتجات والخدمات إلى الزبون، أما التكامل الخلفي فيوفر نفس القدر من المرونة في تهيئة عناصر المدخلات من مصادرها.

- **بالنسبة للزبون:**

كذلك للتوز يع أهمية كبيرة بالنسبة للزبون، هذه الأهمية تتمثل في النقاط التالية:

- الإسهام في تعريف الزبون بالأعداد الكبيرة والهائلة من السلع والخدمات عن طريق قيامه بوظيفة النقل وعرض وترتيب السلع في أماكن وأوقات تواجد الزبائن، هذا يعني أن غياب مختلف أنشطة التوزيع يؤدي إلى صعوبة حصول الزبون على السلع والخدمات التي يريد بسهولة ويسر، بل بتكاليف مرتفعة ومشقة كبيرة.
- يعمل كأداة تحقيق التوازن بين المعروض من السلع والطلب عليها، عن طريق نشاط التخزين والنقل، حيث يتم تخزين السلع الموسمية لوقت طلبها أو الحاجة إليها، كما يعمل على طرح المنتجات التي تكون مفتقرة ومطلوبة في السوق بكثرة.
- القيام بوضع المنتج في متناول الزبون في المكان والزمان الذي يرغب فيه.

- تقسيم وتفكيك الأحجام الكبيرة من المنتجات إلى أحجام متوسطة أو صغيرة تكون في متناول الزبون.
- تقديم الخدمات المرافقة للمنتج.

2.4 عناصر التوزيع:

يحتوي نظام التوزيع على عدد من الأنشطة تتمثل فيما يلي:

- **النقل:** يعرف النقل على أنه: "عملية تحريك السلع من أماكن إنتاجها أو بيعها إلى أماكن استهلاكها بالكميات المطلوبة أو المرغوبة في الوقت المحدد وبالوسيلة المناسبة و التكلفة المناسبة، ومن ثم فإنه يعد النقل من أهم مكونات التوزيع، لما له من تأثير كبير على انسياب السلع والخدمات من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها أو استعمالها،
- **التخزين:** لا يمكن لعملية النقل أن تتم إذا لم تمر المنتجات على المخازن، ويعرف التخزين على أنه: "وسيلة الاحتفاظ بالموجودات لفترة زمنية، والمحافظة عليها ومعالجتها في حالة تعرضها لظروف طبيعية تحدث فيها تغييرات، ومن ثم توفيرها عند الحاجة في المرحلة الموالية ، و يعد التخزين عنصرا من عناصر التوزيع الذي يعمل على الاحتفاظ بالمخزونات سلعا تامة الصنع أو نصف مصنعة أو قيد التصنيع كانت أو مواد أولية في مكان معين، ومعالجتها في حالة تأثير الظروف الطبيعية عليها إلى حين إخراجها إلى وسائل النقل.
- **مناولة المواد:** يتعلق نشاط مناولة المواد بجميع العمليات المتعلقة بتحريك المواد بهدف تجهيز وترتيب ووضع المواد في مكان يسهل عن طريقه حركتها وتخزينها ونقلها، وقد عرفت

الجمعية الأمريكية للتسويق مناولة المواد على أنها: فن تحريك وتغليف وتخزين لمواد بأي شكل من الأشكال سواء تلك المواد السائلة أو اللينة أو الصلبة.

5. الادخار:

1.5 تعريف الادخار و أهميته :

يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء غير المنفق من الدخل ، فالدخل كما رأينا يقسم بين الاستهلاك و الادخار. فالعائلات تلجأ أحيانا إلى توفير جزء من دخلها في البنوك و صناديق التوفير للحصول في مقابل ذلك على فوائد أو مزايا أخرى مقدمة مثل السكن .كما نشير هنا إلى أن الاكتناز الذي يُعد حفظ الأموال خارج المنظومة المالية (المؤسسات المالية) لا يُعد ادخاراً بالمفهوم الاقتصادي لأن تلك الأموال تبقى خارج الدورة الاقتصادية .وتكمن أهمية الادخار في كونه ضروري لتمويل الاستثمارات التي تحتاج إليها المؤسسات .

2.5 أنواع الادخار : هناك نوعين من الادخار :

- **الادخار الاختياري** : و هو الذي يصدر عن الفرد بمحض إرادته
- **الادخار الإجباري:** و هو الذي تفرضه الدولة عن طريق ما تقتطعه من ضرائب و رسوم على المداخيل باعتبار أن هذه الأموال تذهب إلى بناء المرافق العمومية التي تعود بالنفع على جميع المواطنين .

3.4 العوامل المؤثرة في الادخار :

رأينا سابقاً أن الدخل يقسم بين الاستهلاك و الادخار و عليه فإذا ارتفع الاستهلاك قل الادخار أي هناك علاقة عكسية بين الاستهلاك والادخار. غير أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الادخار بالإضافة إلى الاستهلاك و منها معدل الفائدة الذي تمنحه البنوك للمدخرين حيث كلما كان هذا المعدل مرتفعاً شجع الأفراد على الادخار بدل الاستهلاك. و من بين العوامل المؤثرة سلباً على الادخار التضخم أي ارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية و من ثمة يحاول الفرد المحافظة على مستوى استهلاكه بإنفاق كل دخله و عدم ادخار جزء منه أو استحالة قيامه بالادخار نظراً لغلاء المعيشة.

6. الاستثمار

1.6 تعريف الاستثمار و أهميته :

الاستثمار هو تحويل موارد مالية إلى رأس مال تقني ، غير أنه يختلف تعريف الاستثمار من شخص لآخر و هذا حسب المنظور الذي ينظر إليه :

. الاستثمار من المنظور المالي :هو إعطاء المؤسسات الوسائل النقدية التي تسمح لها بشراء المعدات والأراضي...الخ و هذا من طرف البنوك التي تقدم قروضاً للمؤسسات بغرض شراء تجهيزات...الخ. فالاستثمار من الناحية المالية هو المرادف لكلمة التمويل

. الاستثمار من المنظور الاقتصادي :هو عملية مادية تهدف من ورائها المؤسسات إلى الحصول على تجهيزات جديدة (شراء معدات ، بناء مساكن جديدة، طرق...الخ).

2.6 تصنيف الاستثمارات :

- **الاستثمار الإنتاجي** : هو الاستثمار الذي يؤثر بصفة مباشرة على العملية الإنتاجية بالزيادة، كشراء المواد الأولية و الآلات و التجهيزات و المعدات أي بمعنى آخر العناصر الأساسية في العملية الإنتاجية .
- **الاستثمار غير الإنتاجي** :هي الاستثمارات التي لا تؤثر بصفة مباشرة في العملية الإنتاجية و لكنها تعد عاملاً أساسياً و مهماً في زيادة الإنتاج مثل طرق المواصلات، المخازن، المباني.

3.6 تمويل الاستثمارات:

1.3.6 تعريف عملية التمويل : تعني توفير الموارد المالية الدائمة أو المؤقتة اللازمة لتمويل عملية الاستثمار الاقتصادي .ب . مصادر التمويل : بالنظر إلى مصدر الأموال نحدد مختلف أشكال التمويل و هي عموماً محصورة في شكلين أساسيين هما: التمويل الداخلي و التمويل الخارجي.

2.3.6 التمويل الداخلي :هو التمويل الذي تنشئه المؤسسة بنفسها من خلال نشاطها. فهو عبارة عن الاهتلاكات و المؤونات و الأرباح الصافية. و يسمى هذا النوع من التمويل

بالتمويل الذاتي .و يُعد كذلك من ضمن التمويل الداخلي الزيادة في راس مال المؤسسة عن طريق زيادة مساهمة المساهمين أو زيادة حصص الشركاء .

3.3.6 التمويل الخارجي :هي الموارد التي تتحصل عليها المؤسسة من الغير. و هي على عدة أنواع أهمها القروض البنكية. و نعتبر كذلك من بين التمويل الخارجي الأموال المتحصل عليها من طرح (إصدار) سندات المساهمة و سندات التوظيف للاكتتاب العام. و تعتبر المساعدات المالية من الدولة مصدر تمويل أيضا للمؤسسة.

الفصل الرابع:
مدارس الفكر الاقتصادي

تمهيد:

نتطرق في هذا الفصل بشكل مختصر إلى أهم المدارس الفكرية في الاقتصاد (مدرسة التجاريين، مدرسة الطبيعيين، المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية). والمدرسة الاقتصادية يقصد بها هنا مجموعة العلماء والمفكرين الذين كانوا يتشاركون وجهات نظر متجانسة حول المواضيع الاقتصادية المختلفة. فرغم أن لكل مفكر فيها إنتاجه الخاص، إلا أن جميع مفكريها يشتركون في الأسس ذاتها ويدافعون عن منهج واحد في التفكير الاقتصادي.

1 مدرسة التجاريين Mercantilism :

في القرون الثلاثة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر ظهر في أوروبا تيار جديد من الأفكار الاقتصادية أطلق عليه مؤرخوا الفكر الاقتصادي اسم « مذهب التجاريين ». ومن أشهر رواد هذه المدرسة (Antoine de Montchrestien) و (Colbert) و (Thomas Mun) . وتقوم سياسة التجاريين (المركنتلية) التي تستهدف الحصول على أكبر قدر من المعدنيين الذهب والفضة والاحتفاظ به أو زيادته على وسيلتين رئيسيتين يمكن تلخيصها بما يلي:

1.1 السياسة المعدنية (Bullion Policy):

اعتقد التجاريون أن الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة، ومن ثم يجب أن تسعى الدولة إلى تنمية ثروتها. وتتمثل الثروة لدى التجاريين في الذهب والفضة. لذلك يجب أن تتجه كل دولة إلى زيادة ما تحصل عليه من هذه المعادن التي تمثل الثروة وهي السياسة التي أعتمدها فلاسفة

التجاريين (المركنتليين) في آخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر وتنحصر بالآتي :

- منع تصدير الذهب والفضة إلى الخارج للحفاظ عليه من التسرب. وقد أتبعت ذلك كل من اسبانيا والبرتغال.
- إلزام المصدرين بتحصيل مقابل الصادرات ذهبا أو فضة.
- إلزام المستوردين مقايضة السلع المستوردة بسلع وطنية.
- تشجيع المصارف (البنوك) لمنح فائدة مرتفعة على الودائع الأجنبية.

واعتقدوا كذلك أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، ومن ثم ذهبوا إلى أن ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى.

2.1 الميزان التجاري الموجب:

وهي السياسة التي راجت في القرن السابع عشر واعتمدت الميزان التجاري الموجب الذي يكون في صالح الدولة لإدخال الذهب والفضة في البلاد. ولكي يكون الميزان التجاري موجبا (أي لصالح الدولة) فيجب العمل على زيادة الصادرات وتقليل الاستيراد بحيث يدفع الفرق بينهما ذهبا.

ولتحقيق ذلك يترتب أتباع السياسات التالية:

- الأخذ بنظام الحصص بالنسبة لاستيراد بعض السلع.
- فرض قيود نوعية على بعض الأنواع من المنتجات المستوردة.

- حصر عمليات النقل على البواخر ووسائط النقل الوطنية.

- تجويد النوعية والأخذ بمبدأ المنافسة عند التصدير.

مدرسة الطبيعيين Physiocrats :

ينتسب مذهب الطبيعيين إلى مجموعة من المفكرين بفرنسا في القرن الثامن عشر، اجتمعوا حول زعيمهم فرانسوا كيناي Quesnay (1694- 1774) و نشروا طائفة من الأبحاث و المؤلفات في الفترة من (1756 – 1778) كان لها الفضل في وضع أسس علم الاقتصاد . و بالطبيعيين ندخل في عصر المدارس و المذاهب في الفكر الاقتصادي، حيث أنهم جميعا يتفقون فيما بينهم حتى في التفاصيل الصغيرة، مما يجعلهم يستحقون لفظ « مدرسة » واحدة لدرجة أكبر مما تستحقها التيارات الأخرى في الفكر الاقتصادي السابق.

1.2 مبادء المذهب الطبيعي :

إن أهم ما ميز فكر الطبيعيين هو دعوتهم إلى ترك النشاط الاقتصادي حرا (المنع الكلي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفي حرية الأفراد). وتطورت سياستهم في المقولة المشهورة " دعه يعمل دعه يمر" أي دع الأفراد يعملون بصورة تلقائية ودع الأمور تجري، وبناء على هذا فقد ذهب الطبيعيون إلى معارضة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حتى يتوفر المناخ الملائم للممارسة الحرية الاقتصادية.

- النظام الاقتصادي أساس الحرية الاقتصادية : أساس النظام في المذهب الطبيعي هو الملكية الفردية، والحرية الاقتصادية، وشعار الطبيعيون (الفيزوقراطيون) هو: دعه يمر دعه يعمل (Laissey Passer, Laissey Fair).

- اعتقد الطبيعيون أن النظام الاقتصادي تحكمه قوانين طبيعية (كالتي تحكم باقي العلوم الدقيقة "الفيزياء مثلا")، لذا وجب على الاقتصادي اكتشافها وترسيخها، حيث أن تدخل الإنسان في هذا النظام من خلال سنه لقوانين وضعية سيفقده توازنه وبالتالي تحدث الأزمات.

- عدم تدخل الدولة في الاقتصاد يعتبر من الدعائم الأساسية عند الطبيعيين ويقتصر دور الدولة في تسيير الشؤون العامة.

- الأرض هي مصدر الثروة: العمل الزراعي هو العمل المنتج الوحيد ، والزراعة هي التي تعطي ناتجا صافيا، وإن الصناعة والتجارة هما عبارة عن أعمال خدمية غير منتجة. حيث أن الزراعة هي النشاط الوحيد الذي يمنح الإنسان أكثر إنتاج من الصناعة والتجارة ، والريع الصافي هو الفرق بين ما ينفق للحصول على سلعة ما في الميدان الزراعي وبين ما تنتجه الأرض أي ما تمنحه من خيرات للإنسان ويؤدي تضافر جهود الإنسان مع عمل الطبيعة إلى نشوء قيمة جديدة وهي الناتج الصافي.

– الجدول الاقتصادي آو توزيع الدخل: إن نظرية التوزيع هي من أشهر النظريات التي قدمها الطبيعيون في دراساتهم الاقتصادية وركزوا من خلالها على دراسة الاقتصاد وفق نظرية شمولية تدرس الدخل على المستوى الوطني وليس وفق نظرية جزئية ترتكز على دخل الفرد كوحدة

للتحليل.

انطلاقا من الريع الصافي وتقسيم المجتمع إلى طبقة عقيمة وأخرى منتجة يتبين انتقال الثروة إلى الطبقة المنتجة الزراعية لتعود إلى نفس الطبقة التي انطلقت منها وهكذا قسم الفيزيوقراطيون المجتمع إلى ثلاث طبقات:

- الطبقة المنتجة: وتشمل العمال الزراعيين الذين يقومون بخدمة الأرض ويخلقون الناتج الصافي.
- طبقة الملاك العقاريين: هؤلاء احتلوا مكانة وسطا بين الطبقة المنتجة والطبقة العقيمة.
- الطبقة العقيمة: وتشمل الحرف الأخرى غير الزراعية.

2.2 انتقادات المدرسة الطبيعية:

رغم المجهودات الفكرية فان أعمال الطبيعيين شابتها بعض النقائص التي فتحت الباب واسعا للانتقاد.

– إعطاء أهمية للزراعة : ليس لأنها النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد فقط بل إن السبب في ذلك هو رغبة الفيزيوقراطي في تبرير دخل الملاك العقاريين الذين يحصلون عليه دون عمل.

– نظريتهم حول القيمة : يسودها الغموض فقد عجزوا عن إعطاء تفسير واضح ومقنع أن الصناعة والتجارة (نشاط الطبقة العقيمة) يمكن أن يكون كذلك منتجا له دور أساسي في الريع الصافي.

– دور الطبيعة في النشاط الاقتصادي : في هذا الإطار لم يلتفت الطبيعيون إلى الصناعات

الاستخراجية لأنها في علاقة جدلية مع الطبيعة وتضيف منفعة جديدة.

إن التطورات التي عرفتها أوربا مع ظهور الثورة الصناعية في نهاية ق18 فقدت للفيزيوقراطيين الكثير من عناصر القوة في التحليل وأسقطت بالمناسبة غالبية تصوراتهم حول اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد القادر على تحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمعات.

3 المدرسة الكلاسيكية:

منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، شهد علم الاقتصاد طفرة كبيرة مع ظهور المفكر الاقتصادي **آدم سميث** الذي وضع أولى اللبنات التي ساهمت في بناء علم الاقتصاد الحديث وجعله علما منفصلا بذاته عن باقي العلوم والمجالات البحثية.

وقد كان بناء مذهب الكلاسيك –إلى حد كبير– من عمل رجلين اثنين: **آدم سميث** (1723–1790) و **دافيد ريكاردو** (1772–1823). وقد أسهم في إرساء بعض مبادئ المدرسة الكلاسيكية **توماس مالتس** (1766–1843) وروج لتعاليم المدرسة في انجلترا **جون ستيوارت ميل** (1806–1873)، وفي فرنسا **جان باتيست ساي** صاحب قانون الأسواق الشهير (العرض يخلق الطلب) (1767–1832).

1.3 مبادئ وأسس الكلاسيك:

- نظرة الكلاسيك للثروة: يثمن الكلاسيك الموارد الاقتصادية للدولة كافة، من العمل ورأس المال والأرض وكذلك الأعمال الحرة، فضلًا عن جميع الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتجارة وإنتاج، بل واهتموا بالتبادل التجاري الدولي، ورأوا أن كل ذلك يسهم في تنمية ثروة الأمة؛ لذا فالثروة الحقيقية في نظرهم تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية، لا في كمية النقود التي يمتلكها الفرد أو في الأرض التي يستعملها في زراعته.

- سياسة الحرية الاقتصادية: يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

- دور الدولة: إذا كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية التي تحقق المنفعة للجميع، فيجب علينا أن ندع الأسواق تقوم بدورها الطبيعي. لهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات، وتقديم خدمات التعليم، والشرطة والقضاء، والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة.

- التوظف الكامل: أي أن العمالة وعناصر الإنتاج الأخرى مستخدمة استخداما كاملا وبالتالي لا يوجد بطالة إجبارية في المجتمع وإن وجدت البطالة فتكون إما بطالة اختيارية أو موسمية.

- يرى الكلاسيك أن كل الأسواق (أسواق السلع والخدمات أو سوق العمل) تسودها المنافسة الكاملة، حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية فتظل هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن.

- المصلحة الخاصة " الشخصية ": يرى الكلاسيك أنه من خلال سعي الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية الخاصة سيحقق بذلك المصلحة العامة ، كما أشار إلى ذلك مفهوم اليد الخفية لآدم سميث التي يعتمد عليها في تحليلاته هي عبارة عن تلك القوى الوهمية التي تربط بين المصلحة العامة والخاصة إذ على أساسها يتحقق التكامل الاقتصادي.

- نظرية التخصص وتقسيم العمل: نادى آدم سميث بضرورة التخصص وتقسيم العمل لما يترتب عليه من زيادة في الإنتاج "إنتاجية العامل " حيث يتولد عن التخصص وتقسيم العمل مهارة في تأدية العمل.

- نظرية القيمة: مادام سميث جعل من العمل مصدر للثروة فمن الطبيعي أنه يجعل من العمل مصدرا للقيمة. كما أنه يميز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية فالأولى أساسها المنفعة الشخصية والثانية فقيمتها تحدد في السوق ويأتي سميث بمثال حول الماء والألماس وهو بذلك يطرح لغز حيث يقول:" الماء هو نافع جدا لا قيمة له في المبادلة أما الألماس هو غير ذي قيمة استعمالية ولكنه بكمية كبيرة من السلع " ومن خلال هذا المثال يؤكد سميث إن القيمة الاستعمالية لا تشكل أساس القيمة التبادلية ويبرر ذلك بأن العمل هو القياس الشامل الوحيد والدقيق للقيم في كل مكان وزمان.

- نظرية النقود: على عكس المركنتيلين الذين كانوا يعتقدون أن النقود هي الثروة يعتبر الكلاسيك أن النقود لا تنتج أية ثروة وما هي إلا وسيط للمبادلات وأداة لقياس القيم. وبالتالي فالنقود وسيلة وليست غاية ، فالغاية نفسها هي الحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة، أو استثمارها لجمع الثروة.

- اهتمام دافيد ريكاردو عبر نظرية الميزة النسبية ، ينصب حول أن السوق العالمي إذا تحقق فيه شروط السوق التنافسي؛ كشيوع وإتاحة التكنولوجيا المستخدمة للجميع مع إمكانية الحصول عليها دون قيود لمن يرغب في شرائها من هذه الأسواق، سينتج عن ذلك منافسة بين مختلف الدول حيث تتخصص كل واحدة منها فيما تمتلك فيه ميزة نسبية مقارنة بغيرها من الدول. فإذا تم هذا، فإن السوق يلعب دوره أيضا في تحقيق المنفعة لجميع الدول التي تعتمد على تبادلات تجارية حرة بدون قيود.

- التجارة الخارجية: نادى الكلاسيك بحرية التجارة وعدم فرض رسوم جمركية وغير جمركية على الصادرات والواردات.

- قانون ساي للأسواق: العرض يخلق الطلب المساوي له أي أن العرض هو أساس تحديد ثمن السلعة وإن الطلب تابع له وعلى ذلك لا يكون هناك فائض في الإنتاج ويكون هناك توازن دقيق بين العرض والطلب.

2.3 النقد من الجانب المذهبي :

من هذا الجانب نجد أن المدرسة الاشتراكية هي التي انتقدت بشدة الفكر الكلاسيكي القائم على

الليبرالية وذلك للأسباب الآتية :

- إن النظام الليبرالي قائم على استغلال الرأس ماليين للطبقات الفقيرة (كارل ماركس).
- إن الدخل الإجمالي في البلاد الرأسمالية يتم توزيعه بصفة غير عادلة وغير متساوية فيترتب عن ذلك وجود طبقات متفاوتة كذلك أن الزيادة في الإنتاج لا تصرف كليا في الداخل بما أن هناك فائض في الإنتاج بل تتطلب أسواق خارجية تضمنها المستعمرات والتي تكون أيضا مصدرا للمواد الأولية.
- إن النظام الرأس مالي يؤدي بطبيعته إلى أزمات اقتصادية (أزمة فيض الإنتاج، البطالة، التضخم، ...الخ) ولذا فهو ليس الأمثل حسب المدرسة الاشتراكية التي تقترح نفسها كبديل والتي تأتي كرد فعل لليبرالية.

4 المدرسة الماركسية (كارل ماركس):

لقد سبق وتناولنا في درس الأنظمة الاقتصادية المبادء التي تقوم عليها هذه المدرسة لهذا سنعرج فقط على نظرية القيمة حسب المدرسة.

1.4 نظرية القيمة:

حسب ماركس إن جميع السلع لديها قيمة استعمالية، أي إنها مفيدة بالنسبة لبعض الناس على الأقل (وإلا فإنه لن يمكن بيعها). إن القيمة الاستعمالية لسلعة ما محددة بخصائصها الفيزيائية.

إن هذه القيم الاستعمالية لا يمكن مقارنتها ببعضها بسهولة؛ وهنا يكون للسلع المختلفة "قيمة تبادلية". والقيمة التبادلية ببساطة هي نسبة مبادلة السلع ببعضها مثلا: 2 كراسي =1 طاولة.

إذن ما هو الشيء المشترك الذي تتضمنه السلع المختلفة والذي يسمح بمقارنتها ببعضها بهذه الطريقة؟

الشيء المشترك هو ما أسماه ببساطة "القيمة"، وأن القيمة تعكس وقت العمل المبذول في إنتاج هذه السلع. فكل 1 دينار يعكس مدة محددة من وقت العمل ينفقها الإنسان في إنتاج السلع.

ليست القيمة هي أي وقت من العمل؛ فقد يجد الكثير منا صعوبة في إنتاج كرسي واحد ويستغرق في ذلك وقتا طويلا، وهذا في الحقيقة لن يجعل هذا الكرسي أكثر قيمة من كرسي آخر أنتجه حرفي ماهر في زمن أقل.

فكمية وقت العمل المستخدم في إنتاج سلعة ما، هو إجمالي وقت العمل الضروري اجتماعيا والذي يتألف من نوعين من العمل؛ أولهما النوع الأبسط والمسمى بـ "العمل الحي". وهو العمل الذي يبذله العمال في المكان والزمان الحاليين. يستلزم لذلك إضافة كم محدد من "العمل الميت"؛ وهو العمل المبذول في الماضي والمتضمَن داخل المواد الأولية والآلات اللازمة لإنتاج السلعة النهائية. وتعكس قيمة السلعة النهائية كل ذلك.

2.4 فائض القيمة والربح والاستغلال:

أطلق ماركس على الفارق بين القيمة التي يخلقها العمل الحي وبين ما يتلقاه العمال "فائض القيمة"؛ وهي القيمة الناشئة من وقت العمل الفائض. هذه القيمة ربما تقل كثيرا عن الساعات الثمانية التي يقضيها في العمل؛ فربما تكون ساعتين أو ثلاثة أو أربعة مثلا. وبغض النظر عن الكمية الدقيقة ، فإن الرأسمالي لن يخبر العامل في لحظة معينة من يوم العمل بأنه قد أدى عمله حتى الآن إلى تغطية تكلفة ما يتقاضاه من أجر وأنه بدءا من هذه اللحظة (ولباقي اليوم) يعمل لمنفعة الرأسمالي بشكل بحت؛ العملية تخفى وراء مسألة الأجور ولكنها تبقى هي الاستغلال.

إن فائض القيمة هو ما يشكل أساس الأرباح التي يجنيها الرأسمالي، وبالنسبة لماركس فإن كل ربح الرأسمالي بالتأكيد يُستمد أساسيا من استخلاص فائض القيمة من العمال. وهذا هو سبب رؤية ماركس للرأسمالية كنظام مبني على استغلال العمال.

5 المدرسة النيوكلاسيكية:

سميت بهذا الاسم لأنها تعتبر أفكار المدرسة الحدية لامتداد الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية لكونها تؤمن بالليبرالية كأساس للتصرفات الاقتصادية.

1.5 مدارس و رواد المدرسة النيوكلاسيكية: من بين أهم رواد هذه المدرسة نجد:

Stanley Jevons (1835-1882), Carl Menger (1840-1921), Léon Walras (1834-1910)

مدرسة كمبريدج Cambridge: Jevons و Marshall

- مدرسة لوزان Lausanne: Walras و Pareto
- المدرسة النمساوية Autrichienne: Menger و Bawerk

2.5 مبادء المدرسة:

المبادء الأساسية التي تقوم عليها هذه المدرسة هي :

- **النظرية الذاتية في القيمة:** تمثل في القول بأن القيمة يمكن أن تحدد من خلال إدراك الفرد وتقييمه على أساس ما يعود عليه من منفعة، وبذلك ربطت بين القيمة والمنفعة الفردية.

تأخذ هذه المدرسة المستهلك الفرد باعتباره الوحدة الأولى في تحديد القيمة، وهذا ما يمكنها من التميز عن الكلاسيك والماركسيين في نفس الوقت.

يذهب **كارل منجر** إلى أن ما يحدد القيمة ليس الشئ النافع أو السلعة ذاتها بل علاقة الفرد بها، وهذه العلاقة تدخل فيها محددات كثيرة مثل الفرص المتاحة للحصول عليها والمعلومات المتوافرة للفرد عنها. القيمة عند **منجر** علاقة بين الأفراد والسلع.

- **نظرية المنفعة الحدية:**

تذهب إلى أن أول وحدة من السلعة تحوز على أعلى قيمة، إذ يكون الاحتياج لها شديدا وبالتالي يكون سعرها أعلى، ويقل احتياج الفرد مع الوحدة الثانية والثالثة من نفس السلعة، وبالتالي تقل قيمة كل وحدة زائدة حتى نصل إلى وحدة أخيرة تحوز على أقل نفع وبالتالي أقل سعر ممكن تصوره.

- **نظرية سلوك المستهلك:** تنص على أن الهدف النهائي لنظام الإنتاج هو بيع السلعة للمستهلك، وبذلك يكون هو النقطة الأخيرة والمحطة النهائية لكل العملية الاقتصادية. والسعر يتحدد بناء على درجة احتياج المستهلك للسلعة، وبالتالي تتحدد تكاليف الإنتاج بناء على السعر الذي يقبل أن يدفعه المستهلك. المستهلك بقراره الشرائي هو الذي يحدد كل عملية الإنتاج، وبذلك تكون له السيادة.

قال ماركس في "معالم نقد الاقتصاد السياسي"، فإن رغبات وتفضيلات واختيارات المستهلك تخلقها السلع، تلك السلع التي يخلق مجرد ظهورها في السوق حاجات جديدة، وكأن السلع تأتي معها بالحاجة إليها في السوق: لا تنشأ الرغبة في الشئ ما لم يكن هذا الشئ معروضا في السوق من قبل.

- **نظرية التوازن:**

وتهدف هذه النظرية في صياغاتها المختلفة إثبات أن السوق الحر المتروك لقوانينه الخاصة سوف يصل إلى استقرار ما في الأسعار وتوازن بين العرض والطلب وبين الموارد المتاحة والقدرة على تعبئتها وتشغيلها، وبين أرباح المجالات الصناعية المختلفة، وبين قدرة المجتمع على العمل وقدرة رأس المال على تحقيق الربح.

6 المدرسة الكينزية:

أسس هذه النظرية الاقتصادي البريطاني **جون مينارد كينز** ، وتركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد أي الاقتصاد المختلط حيث يختلف **كينز** مع السوق الحر (دون تدخل الدولة) أي انه مع تدخل الدولة في بعض المجالات.

في نظريته يعتقد أن اتجاهات الاقتصاد الكلي تحدد إلى حد بعيد سلوك الأفراد على مستوى الاقتصاد الجزئي، وهو قد أكد كما العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين على دور طلب إجمالي على السلع (الذي يتمثل بإنفاقات الأفراد، الأعمال التجارية, والحكومة) وان لهذا الطلب دور رئيسي في الاقتصاد خصوصا في فترات الركود الاقتصادي ,حيث يعتقد أنه من خلال الطلب الكلي تستطيع الحكومة محاربة البطالة والكساد, خصوصا إبان الكساد الكبير.

واعتقد أن الاقتصاد لا يميل إلى الاتجاه إلى التوظيف الكامل بشكل طبيعي وفق مبدأ اليد الخفية .

1.6 **الركود الاقتصادي:** أسباب الركود لدى كينز:

- انخفاض حجم الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) إما لعدم توفر مصادر التمويل (ضرائب أو قروض) وإما لاستخدام سياسة انكماشية.
- انخفاض حجم الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع سعر الفائدة مقارنة بالأرباح.
- تقييد حجم التسليف إلى الناتج الوطني الأمر الذي يؤدي لتراجع حجم التمويل للقطاع الخاص.

2.6 **الفرضيات الأساسية لكينز:**

اهتم **كينز** في بداية الأمر بدراسة وتحليل الأزمة التي حلت بالنظام الرأسمالي، واستخلص منها ما يثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي الذي كان سائد حتى وقت حدوث أزمة الكساد ، حيث كان التحليل التقليدي يعتمد على فرضية أن تحقيق العمالة التامة يتم بصورة تلقائية في ضل المنافسة التامة وفي ظل اقتصاد يقوم على مبدأ أن كل عرض يخلق الطلب عليه وان الأسعار لا تتغير إلا بتغير كمية النقود المعروضة.

أما التحليل الكينزي فقد قام على فرضيات تختلف تماما على فرضيات التقليديين ، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

– كان لكينز الفضل في إنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد التي حلت وبالتالي تخليص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها بسبب الآراء التي طرحها ، فكانت

بمثابة ثورة في علم الاقتصاد و ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الاشتراكي.

– وجه "كينز" اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) وذهب إلى أن الأمر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني و الدخل الوطني.

– قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) وتحليل هذا هو ما يميزه حقاً على تحليل التقليديين، ذلك أن أخذه لتفضيل السيولة في اعتباره قد فتح أمامه أفاقا جديدة لتحليل اثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي.

– جاء بنظرية عامة للتوظيف، فهي تتميز عما سبقها من نظريات العمالة، إذ تعالج كل مستويات التشغيل، فبينما تعني النظرية الكلاسيكية بدراسة حالة خاصة هي حالة التشغيل الكامل، وتؤمن بأنها هي الحالة العامة، وبان الانحرافات عن حالة التوظيف الكامل طفيفة.

– اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، ولم يول اهتماماً كبيرا بالجزئيات، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع، كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب الكلي و العرض الكلي، الاستثمار الكلي وادخار المجتمع ...الخ.

– رفض في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال. كما اقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات

التشغيل، وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمة التي قد تعرض الاقتصاد الوطني، فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل، ويتحقق التوازن للدخل الوطني.

– اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار وانتشار للبطالة. فهو يرى أن حجم الإنتاج وحجم التشغيل، ومن ثم حجم الدخل، إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال.

الفصل الخامس:
ماهية النقود

- **تمهيد:**

يوجد اهتمام متزايد بدراسة النقود بين الاقتصاديين منذ سنوات طويلة ، لأن مجرد تعريف النقود كانت وما زالت مثار جدل بين الاقتصاديين، ناهيك عن مكونات كمية النقود وعرض النقود في الاقتصاد. وتتبع أسباب تطور النقود والتوسع في تحديد مكوناتها، وصولا إلى أشكالها المعاصرة وأدوات التعامل عليها ، علاوة على وجود مبررات للخلط المتعمد بين أدوات التعامل على النقود والنقود ذاتها، سواء في بيئة نظام اقتصادي متقدم أو متخلف.

وبناء على ذلك سوف يركز هذا الفصل على دراسة نشأة النقود وتطورها ووظائفها وأنواعها.

1 نشأة النقود وتطورها :

إن اكتشاف النقود من الخطوات الأساسية في تطور الإنسان وحضارته حيث مكنته من ترشيد سلوكه الاقتصادي فكان لديها أثر كبير في تقدمه ، لم يتم تطور النقود دفعة واحدة حيث جاء بازدياد حاجة الجماعات إلى توسيع التبادل فيما بينها فتولدت الحاجة إلى نقود من خلال تطور العلاقات الاقتصادية من مرحلة الإنتاج الذاتي إلى مرحلة الإنتاج المتخصص وهنا برز دورها الفعال في تسيير الاقتصاد الذي لا نستطيع معرفته دون التطرق إلى نشأتها مع اقتصاد المبادلة فتاريخيا مرت النقود بثلاثة :

- نظام الاقتصاد المغلق "الاكتفاء الذاتي"
- نظام المبادلات على أساس المقايضة
- المبادلات النقدية

- **تعريف النقود**

النقود هي الشيئ الذي يلقي قبولا عاما في التداول وتستخدم وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم ومستودعا لها كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة واحتياطي لقروض البنك أي أن مجموعة وظائفها.

إن التعريف الموجز للنقود وهو أن (النقود هو كل ما تفعله النقود) فإذا وافقنا على هذا القول فإننا نكون قد أكدنا بأن أي شيء يقوم بوظيفة النقود يكون بالفعل نقودا أي أن العملة المسبوكة الذهبية والفضية والأوراق التي تصدرها الحكومة والأوراق التي تصدرها البنوك والشيكات وكمبيالات

التبادل وحتى السندات يجب اعتبارها نقدا ولو أنها كلها لا تؤدي وظائف النقود بذات المستوى والكفاءة. وأفضل أنواع النقود هو الذي يستطيع أن يؤدي وظائفها بأتم وجه.

1.1 نظام لاقتصاد المغلق: في هذه المرحلة تكفلت كل جماعة بإنتاج مجموعة السلع والخدمات الكافية نسبيا لإشباع حاجاتها، أما التوزيع فقد يكون تلقائيا وداخليا طبقا للأنظمة الاجتماعية.

2.1 المبادلات على أساس المقايضة: مع تقدم الإنتاج تمكن الإنسان من أن يتعدى المراحل التي كان فيها الهدف من الإنتاج هو إشباع لحاجات مباشرة. انتقل بعدها إلى المرحلة التي أصبح إنتاج الفرد فيها أكبر من ذلك القدر اللازم لسد حاجاته.

فارتفاع مستوى الإنتاجية يؤدي غالبا إلى تحقيق فائض في السلعة المنتجة يتجاوز ويفوق الحاجة الخاصة لتلك الجماعة وفي نفس الوقت إلى نقص السلع الأخرى التي تحتاجها، يقابل ذلك جماعة أخرى تتخصص في إنتاج سلعة أخرى محققة بذلك فائضا عنها والتي تحتاج في الوقت نفسه إلى سلع أخرى. ومن هنا نشأت الحاجة إلى التبادل الاقتصادي فظهرت المبادلات الاقتصادية في صورتها الأولى أي مبادلة فائض على جماعة الأخرى ويطلق على هذه عملية بنظام المقايضة.

فالمقايض يعني مبادلة سلعة بسلعة آو خدمة بخدمة كمبادلة القمح بماشية مثلا.

و تتضح **صعوبات المقايضة** التي تتمثل فيما يلي :

– صعوبة توافق رغبات المتبادلين لتحقيق المبادلة على أساس المقايضة بالنظر إلى طبيعة السلعة المتبادلة

– صعوبة تحديد نسب التبادل: حيث لا توجد طريقة تقاس بها السلع والخدمات المبادلة بين الأفراد

– صعوبة تجزئة السلع والخدمات: وتتمثل في اختلاف السلع من حيث التجزئة و من حيث حجمها وطبيعتها والوقت الذي استغرق لإنتاجها.

3.1 المبادلة النقدية :

دفعت الصعوبات السابقة إلى ضرورة البحث عن الوسائل الممكنة للتغلب عليها من خلال إدخال وسيط ترد إليه قيم الأشياء المتبادلة ومهمة الوسيط الرئيسية هي تقسيم عملية المبادلة

إلى عمليتين متتاليتين وهما البيع والشراء. الأولى يتم فيها التخلي عن شيء ما مقابل الحصول على شيء آخر (الشراء) وهكذا يحل البيع والشراء محل المقايضة.

2 خصائص الوحدة النقدية:

تعتبر النقود ظاهرة اجتماعية إذ ترتبط بظاهرة التبادل النقدي , و الأخيرة تفترض وجود حماية , فمن غير المتصور استعمال النقود بعيدا عن علاقات المبادلة بين الأفراد و الجماعات, كذالك فالنقود مظهر من مظاهر السيادة الوطنية و التي يتم بواسطتها تسوية الالتزامات في هذه الدولة.

و هناك عدد من المعايير التي يلزم توفرها في النقود حتى تقوم بوظائفها كاملة :

1) أن تتمتع بالقبول العام من طرف كافة أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه، أي يكون لها صفة العمومية سواء كان هذا القبول اختياريا أو إجباريا تفرضه الدولة .

2) أن تكون قابلة للدوام أي أن تكون قابلة للبقاء بصورة نسبية دون أن تتلف نتيجة لتداولها من يد لأخرى أو لمجرد مرور الوقت عليها.

3) أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها و هذه نتيجة لارتباط طبيعة المعاملات بعنصر الزمن، و يؤدي عدم الثبات إلى فقدان الثقة، مما يترتب عليه اضطراب في المعاملات.

4) أن تكون نادرة مثل اختيار الأشكال الأولية للنقود في صورة معادن نفيسة (ذهب و فضة) مؤسسا على ما تتمتع به من ندرة نسبية في الطبيعة، و لكن بعد قوى نفوذ الدولة فرضت الندرة عن طريق فرض القيود على الإصدار النقدي الورقي .

6) أن تكون وحداتها متماثلة تماما أي أنه تشابه كل وحدة تماما باقي الوحدات المساوية لها في القيمة.

7) أن تكون قابلة للانقسام دون أن يكون هناك ضياع لقيمتها ، أي أن تكون وحدتها الأساسية قابلة لأن تنقسم إلى عدد من الوحدات الصغيرة القيمة تتناسب مع حاجة التعامل في عمليات المبادلة التي يكون محلها أشياء ضئيلة القيمة ، و يجب أن يتبع هذا الانقسام التكافؤ بين قيمة مجموع الأجزاء المنقسمة و وحدة النقد الكلية.

فضلا عما سبق هناك بعض الخصائص الأخرى ذات الأهمية البالغة ، منها: ضرورة التوحيد و التصنيف للوحدات النقدية و سهولة التعرف على وحداتها و سهولة حملها.

3 أنواع النقود و وظائفها:

1.3 أنواع النقود:

إن دراستنا للصور المختلفة للنقود كما ظهرت في المراحل التاريخية المتتابعة يقودنا إذا التطرق لمختلف الأنواع التي ميزتها إن طلاقا من النقود السلعية ثم النقود المعدنية فالورقة ثم ألي النقود المصرفية و يفسر لنا كيف تقوم النقود بوظائفها على اختلاف أنواعها وإذا كان التطور المتقدم يمثلا مراحل متعاقبة فإن ذالك لا يسمح اجتماع أكثر من نوع في مرحلة واحدة .

1.1.3 النقود السلعية:

دفعت صعوبات وعيوب نظام المقايضة إلى ضرورة البحث عن الوسائل الممكنة للتغلب على صعوبات المبادلة. وقد تم الاختيار في المبادلات على تلك السلعة التي تنال فيه أهمية خاصة كالنقود وتتمتع بقيمة عالية تحوز على أكبر تقدير من كل الأفراد مثل. الماشية عند الرحال. والقمح عند المصريين والحرير في الصين والسكر في الهند.

إذا كانت النقود السلعة خطوة بدائية في تطور النظم النقدية. فقد يعود إليها الأفراد في ظروف استثنائية حيث نجد انه بعد الحرب العالمية. وبعد انهيار قيمة المارك الألماني المستمرة نشأت ظاهرة الهروب من هده العملية و استخدام السجائر بدلا من النقود لدى الكثير من الأفراد.

2.1.3 لنقود المعدنية:

ظهرت النقود المعدنية مند العصور القديمة وهي الواقع نقود سلعية تحت ضغط ازدياد المبادلات والرغبة المستمرة في تسييرها و اتخذت أولا من المعدن كالذهب والفضة اللذان قاما بوظائف النقود خلال فترة طويلة نسبنا في تاريخ البشرية ودلك لسهولة نقلها وعدم تلفها وقابليتها للتجزئة فضلا عن الثبات النسبي في قيمتها مقارنة مع غيرها من السلع.

3.1.3 النقود الورقية:

تاريخيا يمكن إرجاع أصول النقود الورقية إلى عهد الرومان حيث اعتاد الأفراد على إيداع ما لديهم من معادن نفيسة إلى الصياغ للاحتفاظ بها لديهم وأن يحصلوا مقابل ذلك على إيصالات أو شهادات يتعهد بها الصائغ برد ما أودع لديه من معدن بمجرد طلبه وقد ساعد على تحقيق ذلك سهولة حمل الإيصالات والتقليل من مخاطر سرقة الذهب والثقة المتوفرة في الصائغ الذي يحتفظ بالذهب، والذي ينتقل إليه ملكية الإيصال له إمكانية الحصول على الذهب بمجرد تقديمه

إلى الصائغ الذي أصدره. ثم ما لبث أن حدث تطورا سريعا مقتضاه أن يقوم البنك بتسليم الذهب وإصدار الإيصالات بدلا من الصائغ. وأول محاولة لإصدار نقود ورقية تمت في السويد عام 1656.

وتنحصر النقود الورقية في ثلاثة أنواع: نائبة ووثيقة وإلزامية. فالنقود الورقية النائبة تمثل كمية من الذهب والفضة المودعة ببنك معين في صورة نقود وسبائك تعادل قيمتها المعدنية قيمة هذه الصكوك التي تصرف عند الطلب. أما النقود الورقية الوثيقة فهي صكوك تحمل تعهدا من الموقع عليها بأن يدفع لحاملها عند الطلب مبلغا عينا. أما النقود الورقية الإلزامية فهي غير قابلة للصرف بالمعدن النفيس ونميز منها نوعان:

- نقود ورقية حكومية تصدرها الحكومات و تجعلها نقودا.
- نقودا ورقية مصرفية يصدر بشأنها قانون يعفي بنك الإصدار من التزام صرفها بالمعدن النفيس

4.1.3 النقود الكتابية أو نقود الودائع:

تتمثل في النوع الحالي من النقود والذي يمثل أعلى درجات التطور النقدي إذ شهد القرن 19 ازدياد أهمية الودائع الجارية كأداة لتسوية الديون في كثير من البلدان، حيث صارت نقود الودائع أهم وسائط الدفع في النظم المصرفية المتقدمة وأصبح الشيك (باعتباره الأداة الرئيسية التي تنتقل بها ملكية هذه النقود) أهم أدوات الائتمان في العصر الحديث.

إذا أصبحت الشيكات تستعمل في نطاق واسع حتى في سداد أثمان المشتريات في المحلات التجارية إذ أنها تمثل ما بين 60 إلى 80% من عرض النقود في التداول في الدول المتقدمة و تنخفض هذه النسبة إلى ما بين 30و 50% في الدول النامية.

4 وظائف النقود:

للنقود عدة وظائف في الاقتصاد الحديث فهي التي تتحكم في مدى كفاءة النظام النقدي فتوفيق النقود في أداء وظائفها الأساسية يتوقف على مدى اتصاف النقود بالشروط اللازمة لحسن إضطلاعها بتلك الوظائف المختلفة من حيث المصدر وأولوية الهدف، ونطاق التطبيق، فهناك

وظائف تقليدية ذات طابع نقدي بحت مرتبطة أصلا بالنشأة التاريخية للنقود. و هناك الوظائف الأكثر عمومية و المرتبطة بالنشاط الاقتصادي و تطوره .

1.4 وظائف النقود التقليدية:

تقوم النقود بأداء عدد من الوظائف التقليدية :

1.1.4 النقود وسيلة للمبادلة: تتمتع النقود بقوة شرائية عامة أي أنها تعطي حائزها حقا عاما في الحصول على أي نوع يشاء من السلع و الخدمات مقابلها و منه فالنقود أداة يمكن من خلالها مبادلة السلع و الخدمات المختلفة .

وللنقود قوة شرائية لأنها لا تقبل لذاتها و إنما لقدرتها على شراء السلع و الخدمات و التوسط بين المتبادلين فهي تتوسط بين عمليتين من عمليات المبادلة حيث يضن الفرد أنه يتحصل على النقود نتيجة لعملية المبادلة واحدة و لكن في الحقيقة أنه يحصل عليها ليتوسطها في مبادلة أخرى.

2.1.4 النقود مقياس عام للقيم: وهي الوظيفة الأساسية للنقود حيث تتحمل هذه الوظيفة في قيامها بمهمة قياس قيم الأشياء أي بكونها وحدة معيارية ترد إليها قيم مختلف السلع. والنقود في قيامها بهذا الدور تشبه المتر في دور قياس الأطوال إلا أن المتر والغرام يبقيان ثابتا القيمة أما الدينار والدرهم فهما متغيرا القيمة .

3.1.4 النقود مخزن للقيمة: ترتبط هذه الوظيفة بخاصية الدوام والثبات وتعتبر أكثر وظائف النقود أهمية في الاقتصاد الحديث، وتعني هذه الوظيفة للنقود إمكان تأجيل تبادلها مقابل السلع والخدمات التي يرغب فيها حاملها إلى وقت لاحق في. و تلعب النقود دورا هاما في تحقيق الادخار و تراكم رؤوس الأموال ، و النقود لا تطلب فقط لوساطتها في المبادلات و إنها أيضا لكونها أصلا من الأصول التي تحتفظ فيها الثروة و يتوقف نجاح النقود في أداء وظيفتها على اعتبارين :

- **الأول**: خاص بالسلع و الخدمات أي أن النقود ليست في ذاتها سلعا بل هي أدات للحصول عليها فانعدام المنتجات = انعدام قيمة و أهمية النقود .
- **الثاني**: خاص بقيمة النقود نفسها و ثباتها إذ تؤدي التقلبات السريعة في قيمة النقود في الأسعار إلى إضعاف دور النقود.

4.1.4 النقود أداة للدفع المؤجل: تتمثل هذه الوظيفة في كون النقود أداة لتسديد كافة الالتزامات بالإضافة إلى تسهيل عملية الإقتراض ، تستخدم النقود في دفع الضرائب أو تقديم الإعانات و دفع الأجور و المرتبات و بفضل هذه الوظيفة أمكن إيجاد سوق لرأس المال و بهذا تلعب النقود دورا كبيرا في الإدخار و تراكم رؤوس الأموال، و كذا يتم الإستثمار و الإنتاج، و تعتبر هذه الوظيفة الأقدم من أنواعها، فيعود ظهورها منذ بداية حاجة الإنسان للنقود دليل الصعوبات في المقايضة و تسهيل عملية التبادل بين أفراد المجتمع.

5 مفهوم وأهداف السياسة النقدية:

- **المفهوم** : هي عبارة عن مجموعة من القواعد والوسائل والاساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتلاءم والنشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية في فترة زمنية معينة .

1.5 أهداف السياسة النقدية :

- **تحقيق الاستقرار في الأسعار:** وتتمثل مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها
- **تحقيق الاستقرار النقدي:** ويكون بتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي .سعر الصرف المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة: ويكون من خلال اتباع سياسة تحرير وتعويم
- **المساهمة في تحقيق هدف التشغيل الكامل:** وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لهدف الزيادة من الطلب الفعال، ومن ثم يزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني

2.5 أنواع السياسة النقدية المشاركة في تحقيق معدل نمو مرتفع : ويرتبط بتحقيق هدف التشغيل الكامل

- السياسات النقدية الانكماشية تلجأ الدولة إلى اعتماد سياسات الحد من النقود المتوفرة للاستعمال في الاقتصاد أي امتصاص "الفائض" من النقود بهدف تخفيض أسعار السلع والخدمات. ولتحقيق هذا الهدف تلجأ إلى وسائل مثل رفع أسعار الفوائد وتشجيع شراء سندات الخزينة العامة. وتحتفظ بالنقود المسترجعة

الاستخدامات في الحفاظ على أسعار مقبولة لسعر صرف عملتها اتجاه الدولار الأمريكي

- السياسات النقدية التو سعية وهي التي ترتكز بشكل رئيسي على زيادة حجم الكتلة النقدية المتوفرة في الاقتصاد وذلك بهدف استعمال هذه الزيادة للاستثماري في زيادة إنتاجية الاقتصاد وبالتالي خلق فرص عمل جديدة ما يؤدي إلى رفع مستويات الاستهلاك العام .تلجأ الحكومات إلى هذه السياسات خلال فرتة الركود الاقتصادي والتراجع في معدلات الن

3.5 أدوات السياسة النقدية :

- **الأدوات الكمية :**

ا- **معدل إعادة الخصم:** تقوم البنوك التجارية بإعادة خصم الأوراق التجارية التي في حوزتها لدى البنك المركزي مقابل نسبة معينة من معدلات الفائدة عن تلك الأوراق التجارية. ومقابل ذلك يقدم البنك المركزي للبنوك التجارية قروضا تستخدمها لدعم سياستها الائتمانية (أي لزيادة القروض الممنوحة للزبائن).

ب- الاحتياطي القانوني يودع الزبائن أموالهم لدى البنك التجاري على أمل أن يستعيدوها متى شاءوا. يقوم البنك التجاري بإقراض تلك الأموال، لكن القانون يلزمه بالاحتفاظ بنسبة من الأموال في شكلها السائل لدى البنك المركزي "الاحتياطي القانوني الإجباري ."يمكن للبنك لمركزي، باعتباره السلطة النقدية، أن يرفع نسبة الاحتياطي القانوني الإجباري، في حالة السياسة الانكماشية، كما يمكن له أن يخفض تلك النسبة لتمكين البنوك التجارية من التوسع في الإقراض في ظل السياسة التوسعية .ج-عمليات السوق المفتوحة يمكن للبنك المركزي أن يدخل السوق فيشتري الأوراق المالية ويطرح بدال منها كمية من النقود السائلة في حالة السياسة التوسعية. وعلى العكس من ذلك في حالة السياسة الانكماشية، إذ يدخل البنك المركزي السوق بائعا للأوراق المالية ويسحب بدال منها كمية من النقود فينقص حجم الكتلة النقدية المتداولة

- **الأدوات النوعية:**

أ- **تأطير الائتمان:** يمكن للسلطات النقدية في حالة السياسة الانكماشية أن تحدد سقفا للقروض الممكن منحها. كما يمكن للسلطات النقدية أيضا توجيه القروض إلى قطاعات

معينة ترفع فيها سقوف القروض أو توضع فيها سقوف لمعدل الفائدة مما يشجع المستثمرين على طلب القروض والاستثمار في تلك القطاعات .ب–سياسة القروض الانتقائية يمكن تحدي سقف للمبالغ المقترضة أو لعدد المقترضين أو تحديد فترة لتسديد القرض، وكلها وسائل للحد من توزيع القروض في قطاعات معينة يمكن أيضا منع القروض في قطاعات محددة ال يتماشى الاستثمار فيها وتطبيق السياسة الاقتصادية المعتمدة

4.5 وظائف البنك المركزي: يمثل البنك المركزي السلطة النقدية، وبنك البنوك، وبنك الحكومة ومستشارها، وله وظائف متعددة أهمها:

- إصدار العملة الوطنية وتنظيمها،
- إدارة الاحتياطيات من العملة الأجنبية والذهب .وادارة ورقابة النظام المالي والمصرفي العمل كمستشار ووكيل مالي للحكومة،
- تنظيم جمع ونشر البيانات الاقتصادية والمالية والمصرفية وادارة المخاطر المالية
- تحقيق الاستقرار النقدي والمالي المحاضرة الحادية عشر.

6 الأسواق المالية:

- **تعريف السوق المالي** :هو عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق المالية، حيث يتمكن بذلك المستثمرون ببيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في ذلك المجال.

1.6 أنواع الأسواق المالية:

- **حسب الإصدار:**

أ– **السوق الأولي:** وهو السوق الذي يتم فيه إصدار الأوراق المالية لأول مرة من قبل المؤسسات من أجل تمويل مشروعاتها ولدفع عملية التنمية الاقتصادية.

ب- **السوق الثانوي:** وهو السوق الذي يتم فيه تدول أوراق مالية أصدرت في السوق الأولي ومستوفية لشروط معينة، ويتم تداولها من خلال وسطاء معتمدين وبحسب الأنظمة والتعليمات المعمول بها .

- **حسب البيئة والمكان:**

أ- **أسواق القاعات:** (التبادل ضمن قاعات التداول) حيث يوجد مكان محدد للسوق يجب فيه التلاقي المباشر بين المستثمرين لتبادل الأوراق المالية

ب- **أسواق التبادل الإلكتروني:** تتم خارج البورصة، وتنفذ المعاملات من خلال نظام إلكتروني يستطيع المستثمرون من خلاله إدخال طلبات الشراء والبيع عن طريق وسطائهم المعتمدين

- **حسب تاريخ الاستحقاق:**

أ- **السوق النقدية:** وهي السوق التي يتم فيها تداول الأدوات المالية قصيرة الأجل، مثل الأوراق التجارية، أذونات الخزينة، القبول المصرفية" في التجارة الخارجية"، وعادة تكون تواريخ استحقاقها أقل من عام، ويكون الهدف منها توفير السيولة

ب- **سوق رأس المال:** وهي السوق التي يتم فيها تداول الأدوات المالية طويلة الأجل كالأسهم ، والسندات. ويتجاوز تاريخ استحقاقها السنة وقد يصل إلى الثالثين سنة

- **حسب معيار المنتجات المتداولة:**

أ- **بورصة السلع:** بورصة السلع هي هيئة الأفراد أو الشركات التي تمنح سوقا حرة لبيع و شراء مختلف السلع بصفة تنافسية و دائمة مثل المعادن و المواد الأساسية، وأهم مراكزها بورصة شيكاغو للتجارة التي تأسست سنة 1141 ، وبورصة لندن للمعادن التي أنشأت سنة 1151

ب- **سوق الأوراق المالية:** يتم فيه تداول أألدوات المالية طويلة الأجل التي يتجاوز موعد استحقاقها السنة كالأسهم والسندات .ج-أسواق القروض تجمع المدخرين "العرض" والمحتاجين للتمويل "الطلب"، وتقسم إلى سوق القروض الطويلة الأجل، والسوق متوسطة الأجل، والسوق قصيرة ألجل.

- **حسب التنظيم:**

أ- **السوق المنظمة:** هي أسواق مالية تتداول فيها الأوراق المالية (الأسهم والسندات) للشركات المدرجة (المسجلة) فيها وتقسم الأسواق المالية المنظمة إلى أسواق مركزية وأسواق المناطق والأسواق المحلية .**ب-السوق غير المنظمة:** تتداول فيها الأوراق المالية للشركات غير المدرجة في السوق المنظمة

ج - السوق الثالثة: هي جزء من السوق غير المنظمة، تتعامل بمجموعة محددة من الأوراق المالية. والدافع من وجود هذا السوق الحصول على العمولة دون رسوم وال قيود.

د- السوق الرابعة: يشمل هذا السوق المؤسسات الاستثمارية الكبيرة والأفراد الأغنياء الذين يتعاملون فيما بينهم لشراء وبيع الأوراق المالية في طلبات كبيرة ويتم اللقاء بين طرفين من خلال وسيط.

2.6 أهم الأوراق المالية المتداولة:

أ-الأسهم: تتيح السوق المالية للمستثمرين مجال بيع وشراء أسهم الشركات المتداولة في البورصة تدعى سوق الأسهم. وتعتبر الأسهم أوراق تمثل حق من حقوق الملكية للشخص المستثمر في شركة معينة، حيث يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية في القيمة ويستطيع المستثمر أن يشتري أآثر من سهم في تلك الشركة.

- **أسهم عادية:** هي عبارة عن صكوك ملكية في الشركة المساهمة، حيث تخول صاحبها الحصول عوائد موزعة في المستقبل والتي تختلف باختلاف ربحية المشروع. تعرف هذه العوائد بتوزيعات الأسهم آما يخول السهم العادي صاحبه بالتصويت على سياسات الشركة والقرارات الهامة من خلال اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية.
- **أسهم ممتازة:** وهي التي تمنح أصحابها حق الأولوية إما في استيفاء مبالغ مقطوعة أو نسبة ثابتة من قيمة أسهمهم، إضافة لما ينوب هذه الأسهم من أرباح أو في استعادة رأس المال عند تصفية الشر كة أو في كل منهما أو أية ميزة أخرى.

ب-السندات : تتيح سوق السندات لكافة الهيئات والمؤسسات الحصول على قروض كبيرة بطرح سنداتها للتداول . والسند هو عبارة عن ورقة دين تمثل التزام من الشركة المقترضة

للأموال بدفع فوائد ثابتة خلال مواعيد استحقاق محدودة مع إعادة مبلغ الدين الأصلي عند نهاية مدة السند للشخص المستثمر. وعادة ما تتطور أسعار السندات بعكس أسعار الأسهم .

الفصل السادس:
التضخم الاقتصادي

3 تمهيد:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة ارتفاع حاد لأسعار السلع والخدمات من ناحية، كما عرفت العملة الوطنية انخفاض رهيب في قيمتها من ناحية أخرى. هذا ما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للأفراد. يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة. وفى واقع الأمر، فان وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعنى فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار.

في هذا الفصل سنحاول معرفة ماهية هذه الظاهرة الاقتصادية وأسبابها وأثارها وكيفية علاجها.

✓ تعريف التضخم :

التضخم هو ظاهرة اقتصادية تتميز بارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ولفترة طويلة. ويعرف كذلك بأنه المعدّل الاقتصاديّ الذي يؤدي إلى زيادة المستوى العام لأسعار الخدمات والسلع، ممّا يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائيّة الخاصة بالعملة الوطنية ، أيضا من التعريفات الأخرى للتضخم هو الزيادة المفرطة بالنقود المتداولة مع إنخفاض القدرة على الشراء.

1. أسباب التضخم:

- التضخم الناشئ عن الزيادة في الطلب (ويسمى تضخم الطلب): ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب العام بسبب ارتفاع (عرض) كمية النقود والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج. مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- التضخم الناشئ عن الزيادة في التكاليف (ويسمى تضخم بالعرض): ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج المتمثلة في زيادات الرواتب والأجور، الضرائب أو أسعار المواد الأولية.
- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى، تمارس من قبل قوى خارجية، كما يحصل لقطر أو كوبا ولذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما

يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.

إذاً، المصدر الرئيسي للتضخم يتمثل في ارتفاع الطلب بسرعة أو انخفاض العرض بنفس السرعة أو في كلاهما. فعندما تزداد الأجور بنسبة أكبر من نسبة زيادة الإنتاجية، أو عندما ترتفع تكلفة استيراد المواد الأولية كالبترول أو عوامل الإنتاج كرأس المال، فإن مؤشر التضخم يرتفع بسرعة.

2. أنواع التضخم:

إن تعدد المفاهيم والتعاريف الخاصة بالتضخم، أدى إلى تعدد أنواعه وتستند هذه الأنواع إلى معايير يأتي فيما يلي ذكرها:

1.2 معيار تحكم الدولة في جهاز الأثمان : تعتبر الأجهزة الحكومية من خلال سياساتها واجراءاتها التشريعية عاملا هاما في تحديد بعض الاتجاهات العامة للأسعار، والتأثير فيها، ومن خلال تدخل الدولة يمكن أن نذكر ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية:

أ- **التضخم الطليق (المكشوف)، الظاهر**: يمتاز هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار وذلك إذا توفرت شروط أهمها رفع الأجور، والنفقات، والزيادة في المداخيل النقدية وهذا بدون تدخل من قبل الحكومة للحد من هذه الارتفاعات من الأسعار، ونظرا للتداخل القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض (المدخلات – المخرجات) يؤدي إلى تفشي الظاهرة التضخمية، وتعم الاقتصاد بكله، إضافة إلى العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشترين، فرفع أجور العمال أو مطالبتهم برفعها يؤدي بالمستثمرين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم وذلك للمحافظة على مداخلهم وتغطية تكاليف الإنتاج، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاجات الاستهلاكية، مما يسمح للمنتجين بزيادة طاقاتهم الإنتاجية وتوسع في الإنتاج موفرين بذلك أرباحا أكثر ويدفع العمال بدورهم إلى المطالبة بزيادة الأجور. إن الرفع في الأسعار في قطاع ما قد يدفع المنتجين في القطاعات الأخرى كالقطاعات الزراعية، وانتاج المواد الأولية إلى رفع أسعار منتجاتهم، وذلك يؤدي إلى تراكم الارتفاعات السعرية، ويصبح الارتفاع في الأسعار عاما، ومن ثمة تنخفض القيمة النقدية للنقود المتداولة، بسبب انخفاض قوتها الشرائية ويسلك الأفراد (بائعين ومشترين) من خلال دوافعهم النفسية، سلوكيات اندفاعية، بحيث يقومون بالتخلص من النقود التي في حوزتهم، لفقدانها قيمتها، وانخفاض قوتها الشرائية، فيلقي المشترون بنقودهم في السوق

للحصول على السلع عوض الاحتفاظ بنقود فقدت وظيفة اختزان القيم، تؤدي هذه السلوكيات من قبل الأفراد إلى إغراق السوق بكميات كبيرة من النقد، مما يؤدي بالبائعين الإحجام عن عرض سلعهم بالإضافة إلى بعض السلوكيات الأخرى الضارة، والمساعدة في الاتجاهات التضخمية، مثل شراء المعادن النفيسة لاكتنازها، شراء الأراضي، وتوظيف الأموال في عمليات غير مربحة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار بسبب نقص المدخرات.

ب- **التضخم المكبوت (المقيد):** يتسم هذا النوع من التضخم بتدخل الدولة من خلال تحكمها في سياسة الأسعار وحركة الأثمان، فتحدد الدولة بواسطة أدواتها المختلفة مستويات معينة للأسعار، مانعة تعديلها، حيث تظل معدلات الارتفاع في الأسعار أقل من معدلات الارتفاع في التداول النقدي، ويجب الإشارة أن الدولة بتدخلها هذا لم تقصد القضاء على التضخم بل تسعى بذلك لمنع استمرارية الارتفاع في الأسعار والحد من حركة الاتجاهات التضخمية، ومنع انتشار آثاره على الاقتصاد ككل.

ت- **التضخم الكامن:** يتصف هذا النوع من التضخم بالارتفاع الملحوظ في المداخيل النقدية، دون أن يكون هناك مقابل من السلع والخدمات لإنفاق هذه المداخيل ويرجع ذلك للإجراءات المختلفة التي تضعها الدولة التي تحول دون إنفاق هذه المداخيل، ومن ثمة يكون التضخم كامنا.

ولعل أقصد مثال عن ذلك ظروف الحرب، حيث ينخفض الإنتاج المدني لصالح الإنتاج الحربي، ويكون المعروض من السلع والخدمات قليلا، وتقوم الدولة بغلق أوجه الإنفاق أمامها وذلك عن طريق تقنين الحصص الاستهلاكية للأفراد، وبالرغم من أن تدخل الدولة يبقي التضخم كامنا إلا أنه يشجع على ظهور الأسواق السوداء.

2.2 معيار تعدد القطاعات الاقتصادية: حسب هذا المعيار يمكن تمييز عدة أنواع من الاتجاهات التضخمية وهذا حسب تعدد القطاعات الاقتصادية، فالتضخم الذي يظهر في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يظهر في سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم الذي يتفشى في القطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، فبالنسبة لسوق السلع يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:

- **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع الصناعات الاستهلاكية، حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار

- **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، مما يترتب عنه أرباح قدرية في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

أما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق الإنتاج يمكن التفريق بين نوعين آخرين من التضخم:

- **التضخم الربحي:** وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعة السلع والاستهلاك والاستثمار.
- **التضخم الدخلي:** ويحصل هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع، وتزايد نفقات الإنتاج، ومن ضمن النفقات ارتفاع أجور الكفاية للعمال .

3.2 معيار حدة الضغط التضخمي: وفق هذا المعيار يمكن تقسيم التضخم إلى:

- **التضخم الجامح:** يعتبر من أصعب أنواع التضخم من حيث الأضرار التي يسببها، حيث تتوالى ارتفاعات الأسعار دون توقف وتترك آثار ضارة وكبيرة على الاقتصاد القومي، يصعب على السلطات معالجتها، وتفقد النقود قيمتها الشرائية ودورها كوسيط للتبادل و مخزن للقيم، وقد يؤدي إلى انهيار النظام النقدي بأكمله وحدث هذا النوع من التضخم في الكثير من البلدان، في البرازيل سنة 1983 ارتفعت الأسعار 1650 % حيث كان ما قيمته 100 كريزا دوس من السلع بتاريخ 01 جانفي يتطلب 1750 كريزا دوس بتاريخ 31 ديسمبر من نفس السنة، تمثل هذه الحالة ارتفاع في الأسعار تقدر بـ 04 %في الشهر أو 78.0 % في اليوم، ومن حيث انخفاض قيمة النقود لهذا البلد يكون قياسه أكثر دلالة، حيث يمثل انخفاض القيمة الشرائية للعملة بـ 3.94 %.وما حدث كذلك في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية يعتبر أكبر مثال، فانهار النظام النقدي تحت ضغط نفقات ما بعد الحرب، وتسديد الديون وأعباء التشييد، حيث كان سنة 1923 واحد دولار يقابل 4000 مليار مارك، بعدما كان سنة 1913 ،04 مارك تقابل واحد دولار، ومن الواضح أنه هناك عوامل كثيرة تتضافر نحو تحقيق هذه النتائج، أهمها:

أ. الحركة المتزايدة غير المحدودة في الأجور.

ب. الإصدار النقدي دو ن تغطية المعبر عنها بالزيادة في النشاط الاقتصادي الحقيقي .

- **تضخم غير الجامح (المتوسط):** يختلف هذا النوع عن سابقه (التضخم الجامح) في كونه أقل خطورة على الاقتصاد القومي، حيث يسهل على الأجهزة الحكومية معالجته والحد من آثاره ويشكل خطرا على النظام النقدي، وعلى العموم يتميز بالخصائص التالية

أ. الزيادة الدائمة والمتتالية في الأسعار بدرجات لا يشعر بها الأشخاص في المدى القصير؛

ب. يمثل الخطورة من حيث الأثر النفسي، حيث يتقبله الأفراد بجرعات صغيرة ومتتالية، إلى أن يصبح أçمرا عاديا وسلوكا طبيعيا؛

ت. يعتبر الأكثر شيوعا بحيث يمس كافة الاقتصاديات الصناعية المتقدمة وكافة البلدان المتخلفة التي تبحث عن النمو عن طريق الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي، حيث يلاحظ الارتفاع المستمر في الأسعار وانخفاض قيمة كافة العمولات الوطنية؛

ث. يتميز بالتغير في الأسعار النسبية، حيث أن الزيادة التي تصيب أسعار السلع والخدمات تختلف من سلعة إلى أخرى، ينطبق هذا على الزيادة تلحق بأسعار السلع الاستهلاكية التي في الغالب تفوق سعر يد العاملة (الأجور)، هذا ما يؤدي إلى نشوء ظاهرة التنوع في مستويات أسعار السلع.

3 آثار التضخم:

- انخفاض القوة الشرائية للعملة وهذا يضر بأصحاب الدخول الثابتة (الأجراء، المدخرين، أصحاب الريع...).
- التضخم يعمق التفاوت في توزيع الأجور والثروات.
- إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية كحافز علي الإدخار.
- يخفض من تنافسية السلع المصدرة (هذا ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات حيث يؤدي التضخم إلي خفض الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي ينشأ العجز في ميزان المدفوعات) .
- تدهور تنافسية المؤسسات الاقتصادية.
- تدهور القيمة الحقيقية للنقود.

- تضرر أصحاب الأصول النقدية والمالية.
- يدفع بالهيئات العمومية إلى إتباع سياسات تقشفية (خفض النفقات، رفع الرسوم والضرائب...).
- يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ المشروعات واستحالة تحديد تكاليف إنشائها.
- ينتج عنه انخفاض في النمو وارتفاع في البطالة.

4 قياس وتقدير التضخم:

يستعمل الاقتصاديون لقياس نسبة التضخم النقدي الأرقام القياسية للأسعار. ووظيفة هذه الأرقام أنها (تقيس متوسط التغير في الأسعار) عن طريق قياس التغيرات التي تحدث في فترات زمنية معينة، وذلك بمقارنة الأسعار في السنوات المختلفة بالأسعار في سنة محددة تسمى بفترة أو سنة الأساس. (ويعبر عن هذا الدليل أو المؤشر عادة بنسبة مئوية على اعتبار أن مستوى فترة الأساس هو الرقم100 . ومما تقدم (يمكن تعريف الأرقام القياسية للأسعار بأنها عبارة عن ملخص التغير النسبي في أسعار مجموعة من السلع في وقت معلوم بالنسبة إلى مستواها في وقت آخر يتخذ أساساً للقياس أو أساساً للمقارنة). وهناك أنواع متعددة من الأرقام القياسية لقياس الأسعار مثل: الرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي لأسعار التجزئة، والرقم القياسي لأسعار الأسهم، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وغير ذلك من الأرقام القياسية. كل هذه الأرقام تستخدم لقياس متوسط التغير في الأسعار إلا أن الاقتصاديين يكادون يجمعون على أن أفضل هذه الأرقام القياسية، والذي يعتبر مؤشراً ومقياساً أثناء فترات التضخم هو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين .لقياس وتقدير ظاهرة التضخم تستعمل ثلاث طرق مختلفة وهي:

1.4 طريقة الأرقام القياسية:

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار " والمقصود من أنها متوسطات نسبية ، هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختبار سنة الأساس على مدى الثبات

النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة. كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة، ويتم إعداد الأرقام القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد معبر عنها بوحدات النقود وتكتسب الأرقام القياسية أهميتها، من خلال مقدرتها على إظهار التغيرات في مستويات الأسعار التي تحدث في الاقتصاد الوطني. و يتم اختيار السلع (سلع الجملة – سلع التجزئة) المراد تطبيق الأرقام القياسية عليها لمعرفة مقدار التضخم وذلك باستعمال الطريقتين التاليتين:

– الطريقة الكلية أو طريقة الناتج القومي، تقوم هذه الطريقة على حساب الرقم القياسي العام للأسعار الذي يعبر عن أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية محددة (سنة،خمس سنوات، عشر سنوات) أي أن الرقم القياسي يشمل أسعار الناتج الكلي.

– طريقة العينات، حسب هذه الطريقة يتم اختيار سلعة من السلع والخدمات ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة في حياة المجتمع، ثم يتم دراسة تطور أسعارها خلال مدة زمنية معينة .والأرقام القياسية على نوعين هما :

أ– السعر القياسي البسيط: وفق هذا النوع يتم تحديد سنتين، سنة الأساس وسنة المقارنة على افتراض أن سنة الأساس تساوي 100 ،ثم تتم عملية مقارنة أسعار السنوات مع سنة الأساس.

بعد الحصول على السعر القياسي البسيط لكل سلعة من مجموع السلع تحت الدراسة يتم استخراج المتوسط الحسابي للأسعار القياسية البسيطة والذي يمثل السعر القياسي للمستوي العام لأسعار السلع، يعاب على هذا الرقم القياسي البسيط أنه يعطي نفس الأهمية النسبية لسلع موضوع الدراسة ولاستبعاد هذا العيب يتم ترجيح الأرقام القياسية بكميات السلع كما سيتم إيضاحه لاحقا.

ب–الأسعار القياسية المرجحة: تقوم هذه الطريقة على مقارنة أسعار سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة وترجيحها بكميات سنة الأساس أو بكميات سنة المقارنة أو بكميات سنة الأساس والمقارنة .

2.4 طريقة الفجوات التضخمية : إن أول من استعمل طريقة الفجوة التضخمية العالم الانجليزي " كينز" في كتابه (كيف نمول الحرب)، وذلك من خلال معادلات حسابية أصبحت فيما بعد أساسا تستند عليه الدراسات الاقتصادية في تفسير وقياس التضخم في البلدان الرأسمالية، وتقوم فكرة الفجوة التضخمية على تغيرات الأسعار وعلاقتها مع التوازن في السوق. وعليه يمكن تعريف الفجوة التضخمية بأنها : زيادة الإنفاق الكلي المتوقع من الإنتاج المتحقق عند مستوى سعري معين .بمعنى آخر تقدر تقدر الفجوة بالفارق بين الطلب الكلي النقدي (الإنفاق القومي) وحجم الناتج القومي الحقيقي.

5. أسباب التضخم في الجزائر: إن التطرق لدراسة أسباب التضخم في الجزائر يستلزم بحث جملة من المتغيرات الداخلية التي تحكم وتحرك الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ومدى مساهمة الاختلالات الهيكلية، والسياسات الاقتصادية المختلفة التي اتبعتها منذ الاستقلال في إحداث هذه الظاهرة، هذا من جهة كما يجب عدم إهمال حجم وهيكل التجارة الخارجية للدولة من جهة أخرى ، عند بحث أسباب الاتجاهات التضخمية .

1.5 الأسباب الداخلية: إن السياسة التنموية التي أتبعتها الدولة في ظل عدم التحكم في استعمال الرشيد لأدوات السياستين النقدية والمالية،حيث كان خلق النقود يتم بصورة موسعة أدت الى بروز متطلبات تمويل نقدي ضخم مما دفع بها إلى الاقتراض،أو إلى الإصدار لنقدي الذي لم يكن له مقابل مادي،و فيما يلي أهم العوامل الداخلية التي يتولد عنها الضغط التضخمي:

ا) زيادة الكتلة النقدية: لقد تطلب تنفيذ البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة الجزائرية أمولا كثيرة ،وكان خلق النقود يتم بصورة موسعة من البنك المركزي، في الوقت الذي كانت هذه البرامج لا تولد مردودية في الأمد القريب، وكان كذلك مستوى النمو غير متناسق مع تطور الحالة النقدية، حيث انه من الضروري أن تكون قيمة الكتلة النقدية أقل من الإنتاج الوطني الخام، هذا ما لم يحصل في حالة الجزائر الشيء الذي ساعد على ارتفاع الضغوطات التضخمية.ونتج عنه اختلال في التوازنات الاقتصادية الكبرى كالتضخم والمديونية.

ب) التوسع في الإنفاق الكلي: تمثل الزيادة في الإنفاق الكلي أحد الأسباب الرئيسية المسؤولة عن ارتفاع الأسعار، سوى أكان الإنفاق استهلاكي والمتمثل في السياسة التوسعية للاستهلاك أو الإنفاق الاستثماري المعتمد لتمويل المشاريع الاستثمارية، وتمثل أجور العاملين النصيب الأكبر من الإنفاق الإستهلاكي والمحدد الرئيسي لإتجاه العام للطلب الكلي.

ج) الزيادة في التكاليف الإنتاجية: من بين الأسباب التي تؤدي لارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من المؤسسات هو إنخفاض مستوى الإنتاجية،ويتم تحميل الزيادة في تكاليف الإنتاج لأسعار الوحدات المنتجة، لاسيما في القطاعات التي لا توجد فيها قيود على تحديد أسعار المنتجات النهائية، وبالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية يعتبر ارتفاع تكلفة أجور العمال أيضا من بين العناصر المسؤولة عن ارتفاع سعر الوحدة المنتجة، بالإضافة إلى ذلك فإن الأجور تعد من مكونات الدخل الوطني ، وأحد مكونات الطلب الكلي، حيث كل زيادة فيها تؤثر على اتجاه الإنفاق الكلي ومن ثم بروز اتجاهات تضخمية كما تم توضيحه في النقطة السابقة، وعلى مستوى المؤسسات الوطنية نجد ان تكلفة الأجور تشكل أعلى نسبة من مجمل التكاليف إذ تصل في بعض الأحيان إلى نسبة 90 % ومع هذا لا يمكن إرجاع ارتفاع الأجور وحدها المسؤولة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج الوطنية، بل كذلك كان لارتفاع أسعار المواد الأولية الوسيطية والرأسمالية المستوردة من الخارج مساهمة معتبرة في إحداث الضغوطات التضخمية ، وما تبعه من تخفيض في سعر صرف الدينار وتضخيم في فاتورة المستوردات بسبب عمليات التأخير في الدفع والزيادات في فوائد التأخير كل هذا تسبب في تضخيم التكاليف الإنتاجية.

2.5 الأسباب الخارجية: إن سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية منذ مطلع التسعينيات، كان له الدور الرئيسي والمباشر لتحويل التضخم من الدولة المنتجة لسلع إلى الدولة المستوردة، وتصبح الأسعار المحلية متضخمة ويتسبب كذلك في تبيعات عديدة مثل اختلال ميزان المدفوعات، تقلبات في أسعار صرف العملة المحلية بالمقارنة مع أسعار العملات المتداولة في الأسواق العالمية وتراكم حجم المديونية .

أ) التضخم المستورد: يعتبر التضخم المستورد من أهم الآثار المترتبة عن انفتاح الاقتصاد المحلي على التجارة الخارجية، والجزائر كباقي الدول التي قامت بتحرير تعاملاتها مع العالم الخارجي، وأصبحت تتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية وما ساعد على ذلك أيضا طبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة، وتفضيل المستهلك الجزائري السلع الأجنبية خاصة الفرنسية منها،وهذا بحكم العديد من العوامل منها الثقافية والجغرافية والاقتصادية.

ب) تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات: لقد ساهمت عدة أسباب مجتمعة في تفاقم المديونية الخارجية للجزائر واختلال ميزان المدفوعات ومن بين هذه الأسباب نذكر :

- الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستثمار في مجال المحروقات بمبالغ ضخمة ومما شجع على ذالك ارتفاع أسعار البترول خلال سنة 1974 و1979 لكن أسعار البترول لم تبقى في نفس المستوى المرتفع بل تذبذبت في السنوات اللاحقة مما اثر على تفاقم المديونية الخارجية للجزائر بسبب الإفراط في الاقتراض، ففي سنة 1986 عندما انخفضت أسعار البترول حدث تقليص كبير في عائدات البترول ومن ثم حدوث العجز في ميزان المدفوعات
- ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر في المجال الصناعي من أجل النهوض بالتنمية خاصة في بداية السبعينيات وكانت هذه الجهود تفوق الإمكانيات المحلية مما أدى بالجزائر للجوء إلى القروض الخارجية لاعتقاد راسمي السياسة الاقتصادية أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري إلا عن طريق إقامة استثمارات ضخمة، غير أن تمويل هذه الاستثمارات عن طريق القروض الخارجية جعل من الجهاز الإنتاجي جهازا تابعا للخارج، إذ أن عملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على واردات السلع الأولية والسلع الوسيطة.
- عدم نجاعة سياسة الاقتراض وهذا بسبب عدم وجود تناسب بين تركيبة العملات الأجنبية المكونة للدين الخارجي وبين نمط التجارة الخارجية، حيث أن صادرات

الجزائر تتم بصورة شبه كلية بالدولار الأمريكي ومنه يكفي انخفاض قيمة الدولار مع ثبات العملات الأخرى حتى يتفاقم حجم الدين الخارجي، كما إن حصة القروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض تعتبر كبيرة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الشروط القاسية المتعلقة بها وبالأخص سعر الفائدة المرتفع ومواعيد الاستحقاق، وما عمق في أزمة المديونية زيادة خدمات الدين الخارجي إذ وصلت إلى 307 % سنة 1994 في حين لم تتجاوز 62.57 % سنة 1987 ،كما يجب الإشارة لعدم المصداقية في تسيير القروض حيث استعملت نسبة كبيرة منها في تمويل الواردات من السلع الكمالية والجدول التالي يبين تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين للفترة 1994- 2005.

6 علاج التضخم:

يختلف علاج التضخم باختلاف مسبباته ففي حالة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على السلع والخدمات وهو النوع الشائع في معظم حالات التضخم تستخدم الدولة ما يسمى بالسياسة المالية.

ويقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المالية للدولة وتحديد أهمية هذه المصادر من جهة وتحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.

1.6 السياسة المالية :

1) خفض الإنفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق.

2) قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد.

3) زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

كما يمكن معالجة التضخم من خلال:

- تنشيط دور المؤسسات الإنتاجية لزيادة الإنتاج وتحسين الأداء
- تفعيل دور المصارف المركزية (البنوك المركزية) في ممارسة السياسة النقدية باتجاه التأثير في السيولة المتداولة في السوق.

7 الركود الاقتصادي:

الركود الاقتصادي حالة تمر بالاقتصاد الوطني يعاني فيها من انخفاض في الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستهلاكي الحكومي وفي الاستثمار وفي الطلب الخارجي) مما يؤدي إلى تكدس السلع في مخازن الشركات وكسادها في الأسواق بالرغم من انخفاض الأسعار، وينتج عن ذلك تدهور في معدل النمو الاقتصادي وانتشار البطالة.

– **أسبابه** : يحدث نتيجة لعجز الطلب الكلي عن شراء السلع والخدمات المعروضة في الأسواق فتنخفض الأسعار، إلا أن الانخفاض في الأسعار لا يشجع المشترين على الشراء فتتكدس البضائع في المخازن وتستمر هذه الحالة قائمة طالما توجد فجوة بين الطلب الكلي على السلع والخدمات وبين العرض الكلي منها.

– **آثاره** : مع انخفاض المستوى العام للأسعار في حالة الركود ترتفع القيمة الحقيقة للنقود، لأنها علاقة عكسية بين التغير في الأسعار والتغير في قيمة النقود أي القيمة الشرائية للنقود. وتجدر هنا الإشارة إلى أن الركود يجب على المجتمع علاجه في حالة حدوثه بأسرع ما يمكن بل العمل على تجنب حدوثه لأنه يسبب أضرار كبيرة بالاقتصاد الوطني.

– **علاجه** : حيث إن سبب الركود يكمن في قصور الطلب الكلي عن شراء السلع فإنه يجب تحريك هذا الطلب ليتحقق التوازن بين العرض والطلب ويتم ذلك باستخدام الطرق التالية :

– زيادة الإنفاق الحكومي في الميزانية العامة .

- تخفيض الضرائب.
- زيادة كمية النقود : حيث أن زيادة كمية النقود تزيد من السيولة في المجتمع فيرتفع الطلب الكلي.

وتجدر الاشارة إلى أن الدولة يمكن أن تستخدم السياسات المشار إليها أعلاه (زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب وزيادة كمية النقود) إما مجتمعة أو كلاً على حدة حسب الحاجة بشرط العمل على التنسيق فيما بينها وبأسلوب منظم بحيث لا يؤدي التمادي في استخدام هذه السياسات إلى تحول الركود إلى حالة من حالات التضخم.

قائمة المراجع

- احمد هني، دروس في المنهجية الاقتصادية و مدخل إلى العلوم الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2015 ، الجزائر
- السمان محمد مروان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2008
- الطويل رواء زكي، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر، الأردن، 2010
- العبيدي سعيد علي محمد، الاقتصاد الاسلامي، دار الدجلة، الأردن،2011
- القريشي مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن،2011
- اللحياني سعد بن حمدان، مبادئ الاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2007
- الأنصاري علي فيصل علي، الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الاسلامي والرأسمالية، جامعة الكويت .2009/2008
- بن محمود سكينة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية، الجزائر، 2009
- بن عصمان محفوظ ، مدخل في الاقتصاد، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2010
- سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر،2009
- فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية، للنشر و التوزيع، الجزائر، 2017
- قادة بحيري ، محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي، شركة الأصالة للنشر، الجزائر، 2018
- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013 ، الجزء الأول، الجزائر

- طلبة مختار عبد الحكيم، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، 2007
- علي احمد صالح، المدخل للعلوم الاقتصادية، منشورات كليك، الجزائر، 2016
- علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد –مفاهيم–مصطلحات–أسئلة، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009
- عبد زياد محمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار البداية، الأردن، 2010
- نوري نظام محمد وآخرون، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

- **المراجع باللغة الاجنبية:**

- Field, B. C., & Field, M. K. (2016). *Environmental economics: an introduction, 7th*. McGraw-Hill Education.
- McEachern, W. A. (2016). *Economics: A contemporary introduction*. Cengage Learning.
- Dasgupta, P. (2007). *Economics: A very short introduction*. OUP Oxford.
- Atkinson, A. B., & Bourguignon, F. (2000). Introduction: Income distribution and economics. *Handbook of income distribution*, *1*, 1-58.